وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

– قالمـــة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

ممارسات التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية

–دراسة حالة مجموعة من الفنادق في كل من عنابة وقسنطينة–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر التخصص: تسويق فندقي وسياحي

إعداد الطالبة:

- شكروب مروة

تحت إشراف الأستاذ :

بن قيراط عبد العزيز

السنة الجامعية: 2017–2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

صدق الله العظيم(سورة هود.الآية88)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

يسرني ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والاحترام

إلى الأستاذ "بن قيراط عبد العزيز" الذي تفضل مشكوراً بالاشراف على هذا العمل وتعهدني بالرعاية والتوجيه طوال مراحل هذا البحث، رغم كثرة انشغاله وضيق وقته، متمنية له دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاحات انشاء الله.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي العون لإتمام هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة.

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك....ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ....ونصح الأمة ....إلى بني الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ...إلى بسمة الحياة وسر الوجود...إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار

"والدي العزيز"

إلى إخوتي : منال، ماجدة، مريم ، محمد، زين الدين.

إلى زوجي العزيز" بن عمارة مراد"

إلى كل أصدقائي خاصة إيصالحي محمد أمين

فـــهـــرس الـــــمحـــتـــــويـــات

العـــنـــــوان	الصفحة
الشكر	
قائمة الجداول	III- IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة العامة	ا
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	2
المطلب الأول: النشأة والتطور	2
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	6
المبحث الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة	9
المطلب الأول: مبادئ وخصائص التنمية المستدامة	9-10
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	11
المبحث الثالث: سبل تطبيق التنمية المستدامة ومؤشراتها	14
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	15
المطلب الثاني: الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة	19
الفصل الثاني: السياحة المستدامة والفنادق الخضراء	
المبحث الأول: ماهية السياحة المستدامة	24
المطلب الأول: مفهوم وخصائص السياحة المستدامة	24-26
المطلب الثاني: منافع ومكونات السياحة المستدامة	28
المبحث الثاني: متطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة	30
المطلب الأول: مبادئ السياحة المستدامة ومتطلبات تحقيقها	30
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة المستدامة	33
المبحث الثالث: الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي	37
المطلب الأول: الممارسات الصديقة للبيئة "الممارسات الخضراء	37
المطلب الثاني: الفنادق الخضراء	38-42

الفصل الثالث: دراسة حالة بعض الفنادق الجزائرية	
المبحث الاول: اجراءات الدراسة الميدانية	45
المطلب الاول: منهجية الدراسة	45
المطلب الثاني: أدوات التحليل المستعملة	47
المبحث الثاني: السياسة البيئية للفنادق محل الدراسة	48
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	48
المطلب الثاني: السياسة البيئية	51
المبحث الثالث: الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة	53
المطلب الاول: تسيير الطاقة، المياه والنفايات	54
المطلب الثاني: سياسات التموين المتبعة	65
الخاتمة العامة	77
قائمة المراجع	82-79
الملاحق	83

قـائـــمـــة الـــجـــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	نشأة تطور مفهوم التنمية المستدامة	04
2	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	07
3	الأهداف السياسية لتحقيق التنمية المستدامة	14-15
4	مؤشرات التنمية المستدامة	15-16
5	المؤشرات التي طورتها الأمم المتحدة	18-19
6	المؤشرات	35-36
7	المؤشرات المركبة	36
8	مقارنة بين الفندق السياحي والتقليدي والبيئي	40
9	مصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حسب المناطق	41
10	اطوال الفترات	47
11	يوضح قيمة ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبيان	48
12	مؤشرات الممارسات الخضراء المعتمدة في الدراسة	49
14	مراقبة استهلاك الطاقة في الفنادق محل الدراسة	50
15	تقليل استهلاك الطاقة في الفنادق محل الدراسة	51
16	الحد من ضياع الطاقة في الفنادق محل الدراسة	52
17	إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة في الفنادق محل الدراسة	53
18	متابعة استهلاك المياه في الفنادق محل الدراسة	54
19	الحد من التسريبات في الفنادق محل الدراسة	55
20	التقليل من استهلاك المياه في الفنادق محل الدراسة	56
21	إعادة استعمال المياه في الفنادق محل الدراسة	57
22	تحليل المصادر الرئيسية للنفايات في الفنادق محل الدراسة	58

23	تقليل حجم النفايات في الفنادق محل الدراسة	59
24	النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير في الفنادق محل الدراسة	60
25	تقليل نفايات التغليف في الفنادق محل الدراسة	61
26	تقليل التأثير البيئي في الفنادق محل الدراسة	62
27	إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير في الفنادق محل الدراسة	63
28	سياسات الشراء في الفنادق محل الدراسة	64
29	شروط التخزين في الفنادق محل الدراسة	65
30	الضجيج في الفنادق محل الدراسة	66
31	جودة الهواء في الفنادق محل الدراسة	67
32	التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية في الفنادق محل الدراسة	68
33	شروط العمل في الفنادق محل الدراسة	69
34	العلاقة بالمجتمع المحلي الفنادق محل الدراسة	70
35	نموذج اعمال الفنادق محل الدراسة	71
36	الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة	72
37	دوافع تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة	73
38	عوائق تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة	74

قـائـــمـــــــة الأشـــــكـــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	التطورات التاريخية للمفهوم التنمية المستدامة	05
2	أبعاد التنمية المستدامة	11
3	متطلبات الادارة السياحية المستدامة	28
4	خصائص عينة الدراسة	50
5	وجود سياسة واضحة ومكتوبة للحد من التأثير على البيئة	51
6	وجود مسؤول او إدارة مسؤولة عن القضايا المتعلقة بالبيئة	52
7	تسيير الطاقة في الفنادق محل الدراسة	58
8	تسيير المياه في الفنادق محل الدراسة	61

الـمقــدمــة العــامــة

تشهد السياحة العالمية نمواً استثنائياً من حيث تدفقات السياح، المساهمة في الدخل القومي، خلق مناصب الشغل وازدهار المجتمعات في جميع أنحاء العالم، هذا ما يؤكد الدور الرئيسي للسياحة في التنمية الاقتصادية باعتبارها ثالث أكبر قطاع في العالم. فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2016، 1.235 مليار سائح على المستوى الدولي بزيادة قدرها 3.9 ٪، عائدات داخلية وخارجية قدرها 7000 مليار دولار أي 2200 دولار في الثانية، وتمثل 9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما تعتبر السياحة هي المصدر الأول أو الثاني للعملة الأجنبية للبلدان النامية وتمثل في بعض الدول 25 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

رغم الأهمية الاقتصادية للسياحة والنمو المستمر الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي تحمل تأثيرات سلبية على الثروات الطبيعية، المياه، الهواء، الغابات، التنوع البيولوجي، بسبب الآثار الضارة التي تولدها في فى استخدام المياه، تدفقات كبيرة مع انخفاض المساحات، تلوث الهواء من أنشطة النقل والنفايات الكبيرة الناتجة عن الصناعة الفندقية. إن إعطاء أهمية للأنظمة البيئية عامل أساسي في استدامة السياحة والتي تظهر على مستوى البنى التحتية ذات الصلة والفنادق، حيث أصبح التخفيف من تكاليف الطاقة، تحسين بيئة المعيشة، نوعية المبنى، استخدام المواد الجديدة "صديقة للبيئة"، معدات الفنادق الأقل استهلاكا للطاقة، المصابيح المتوهجة، التقليل من استخدام منتجات التعبئة والتغليف، استخدام أكثر للطاقة الشمسية والفرز الانتقائي للنفايات من قبل الفنادق والمنتجعات هو عامل جديد في المقاربة البيئية لصناعة الفنادق، كما اعتمدت بعض الفنادق تقنية "0 ورق" بسبب المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكمبيوتر لإدارة الفنادق.

كل الممارسات الخضراء تم انتهاجها في العديد من سلاسل الفنادق العالمية، غير أنها لم تهمل الجانب الاجتماعي والإنساني لاستدامة السياحة من خلال تشجيع منتجي الأغذية الصغار في المنطقة دون المرور عبر قنوات التوزيع الرئيسية وبناء علاقات قوية معهم، والنقطة المهمة الأخرى المتعلقة باستدامة السياحة هي الحفاظ على أنماط حياة الناس، تراثهم وعاداتهم وبذل الجهد لتقديرها، جعلها معروفة للآخرين من خلال

تجنب توحيدها، ويسمح هذا النهج للمجتمعات الأصلية بالاحتفاظ بشخصياتها وتراثها وإدامتها ونقلها للأجيال القادمة من خلال المساهمة في التعريف بالعادات وأنماط الحياة، الأزياء والمهرجانات التقليدية، ...

في هذا السياق تواجه السياحة تحديات كبيرة في العالم، ويمثل تحديًا خلال العقود القادمة لتقليل الآثار الخارجية لنشاط السياحة على المناخ، الطبيعة، الغابات، الحيوانات، النباتات، الهواء. خاصة في ظل الوعي المتزايد للعملاء الذين يقدمون أهمية بالغة للبيئة والطبيعة والموروث الشعبي الثقافي للمنطقة. لذا يجب على السلطات العمومية والفاعلين في الصناعة السياحة (الفنادق،...) إعادة صياغة رؤية تنموية من خلال ضمان توازن مناسب يتماشى واهداف التنمية المستدامة.

اشكالية الدراسة

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول فكرة التنمية السياحية المستدامة التي أصبحت هاجس جميع الفنادق، وذلك من أجل المحافظة على بقائها، حيث اتخذت عدة إجراءات وتطبيقات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المستدامة ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى ممارسات التنمية المستدامة في بعض فنادق مدينتي عنابة وقسنطينة؟

التساؤلات الفرعية

1- هل توجد سياسة واستراتيجية السياحة المستدامة لدى الفنادق محل الدراسة؟

2- ما هو مستوى تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة ؟

3- هل يؤخذ بعيم الاعتبار البعد الاجتماعي في ممارسات التنمية المستدامة في الفنادق محل الدراسة ؟

4- هل الفنادق محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي على حساب البعد البيئي والاجتماعي؟

فرضيات الدراسة

1- لا توجد سياسة واستراتيجية واضحة للسياحة المستدامة لدى غالبية الفنادق محل الدراسة.

2- مستوى متوسط لتطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة.

3- لا يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في ممارسات التنمية المستدامة في الفنادق محل الدراسة.

4- الفنادق محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي بشكل كبير جدا.

اهمية الدراسة

عرف العالم في الآونة الاخيرة زيادة في معدل التلوث البيئي ولجا لتطبيق الممارسات الخضراء كحل لتفادي تفاقم الاوضاع أكثر من جهة وتحقيق مردودية اقتصادية من جهة أخرى، ومحاولة منا لمعرفة أهمية هذه الممارسات وتطبيقات الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية.

اهداف الدراسة

- معرفة واقع السياحة المستدامة في الجزائر،
- دراسة الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي،
- معرفة أهمية البعد الاجتماعي في تطبيقات التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية.

اسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص اهم النقاط التي كانت دافع لاختيار هذه الدراسة فيما يلي:

- حداثة موضوع التنمية السياحة المستدامة بشكل عام،
- اعتبار تطبيق التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية شيء جديد ومكلف،
- نقص البحوث والدراسات خاصة العربية في هذا المجال،
- توفر الدافع والرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة في كونه منهجاً يعطي صورة واضحة عن الموضوع من خلال جمع البيانات، تصنيفها، معالجتها، تحليلها لفهم الظاهرة والوصول إلى النتائج المطلوبة. اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على:

المصادر الأولية: تتمثل في المقابلة مع مسؤولي المؤسسات محل الدراسة لمناقشة والاجابة على محاور الاستبيان الذي صمم بغرض معرفة تطبيقات التنمية المستدامة في الفنادق محل الدراسة؛

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع العربية والأجنبية، الدوريات، الرسائل والأطروحات الجامعية، الدراسات والتقارير المختصة، تم الاستعانة بها لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

صعوبات الدراسة

- نقص المراجع واقتصارها على بعض الملتقيات والمجلات؛
- ندرة المراجع والكتب باللغتين العربية والفرنسية؛
- محدودية التجارب الوطنية والمحلية في موضوع الدراسة؛
- صعوبة الحصول على موافقة مسؤولي المؤسسات للإجابة على الاستبيان، وفي بعص الأحيان طول الفترة للحصول على موعد.

هيكل الدراسة

تشمل دراستنا جزء نظريا وجزء تطبيقيا: يتضمن الجزء النظري فصلين ففي الفصل الأول عرضنا الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، اهدافها، ابعادها، والفصل الثاني يحتوي السياحة المستدامة والفنادق الخضراء.

أما الجزء التطبيقي يتمثل في الدراسة الميدانية في فنادق مدينتي عنابة وقسنطينة (الحسين، الرفيع، المريوت، صبري، المنتزه، الشيرتون).

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

مـــــقـــدمـــــة

بعدما ذاع مصطلح التنمية الاقتصادية وتناولته دول العالم من أجل تحسين مستوى نموها الاقتصادي، إلا أنه تم ظهور بعض التأثيرات السلبية على الجانب البيئي بدرجة كبيرة، والذي أصبح لا يحتمل الآثار الخارجية أو التكاليف الخارجية للمشروعات والتي أثرت على الطاقة الاستيعابية وقدرة الطبيعة على التجدد الذاتي.

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى بالتنمية المستدامة، أو المتواصلة أو القادرة على البقاء أ، وهي ترجمة لكلمة الانجليزية (Sustainable) والكلمة الفرنسية (Durable) ومن أجل هدا سنحاول في هذا الفصل:

- تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة من كل الجوانب سواء الجانب التاريخي والنشأة والتطور وكذلك بعض النقد الموجه لها.
- ولكي نوضح كل هذه الجوانب لابد من التطرق إلى أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة مع تنامي الوعي لدى الدول، الهيئات، المؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، والذي توضحت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم (السويد) 1972 حول البيئة الانسانية، فكانت الخطوة الأولى نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة.

المطلب الأول: النشأة والتطور

ظهر المفهوم الحالي للتنمية المستدامة منذ صدور تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية عام 1978 واشتهرت باسم رئيستها Groharlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج.[1] هناك من يرجع بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972 (تم إنشاء النادي سنة 1968) المعنون "حدود النمو" والذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. في نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في العلاقة الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجية تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة.[2] ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير بورتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر ريو دي جانيرو الذي كان الهدف الاساسي منه تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة.[3] كما يرجع آخرون بداية التفكير في التنمية المستدامة إلى السنوات العشرين من نفس القرن.

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، شهدت التنمية تطورات عديدة في المفهوم والمحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، ونميز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية هي:[44]

---

[1] بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وادارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الرفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص 67.

[2] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011/2010، ص 16.

[3] نفس المرجع ص 16.

[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص ص 19-21.

* **التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وتبني استراتيجيات بديلة بعد فشل إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

* **التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** منذ نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، كمعالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة،...الخ

* **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/ المتكاملة:** امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانيات من القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، ومعالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

* **التنمية المستدامة:** منذ بداية ثمانيات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.

تعتبر التواريخ الملخصة في الجدول رقم1 أهم المحطات التي تبلور فيها مفهوم جديد للتنمية.

جدول رقم 1: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

1972	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية، عقد في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 يونيو 1972 بستوكهولم بالسويد، اشتركت فيه 114 دولة وحضره ممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لبحث مشاكل البيئة.
1986	اقترح نادي روما ما يسمى بـ (***eco-developpement***) أي التفاعل ما بين الاقتصاد والايكولوجيا في دول الشمال والجنوب.
1987	تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك (***our common future***) والذي ترأسته الوزيرة الأولى النرويجية السابقة "غروهارليم برونتلاند"، وعرف التقرير باسمها "***Brundtland Report***" ونشر في نفس السنة. وينسب إلى هذا التقرير ميلاد مفهوم التنمية المستدامة.
1988	مؤتمر التصحر للأمم المتحدة بنيروبي (كينيا) من 19 أوت إلى 9 سبتمبر 1988. شارك في هذا المؤتمر 500 وفد من 94 دولة لمناقشة مشكلة التصحر التي تهدد 19% من مساحة التربة في الكرة الأرضية.
1992	انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو ديجانيرو بالبرازيل، وهو ما يعرف بقمة "ريو" أو قمة الأرض، أين تم ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة لدى الجميع. ضم المؤتمر ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من 100 شخصية من رؤساء الدول والحكومات، وقد توج هذا المؤتمر بموافقة جميع المشاركين، مما أدى إلى انبثاق "أجندة القرن 21" لمواصلة الاهتمام بالتنمية المستدامة.
2002	قمة "جوهنزبورغ" للتنمية المستدامة، والذي عقد في الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 بجوهنزبورغ جنوب إفريقيا. حضره 100 رئيس دولة وحكومة، بالإضافة إلى 174 عضو ممثل للجمعيات والمؤسسات.

المصدر: بركات غنية، **قياس رضا مستعملي خدمات النقل العمومي الحضري الجماعي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010، ص 54

ومهما كانت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد يكون هناك اجماع بين الباحثين في الموضوع على أن المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة موضحة في الشكل رقم1 :

الشكل رقم 01: التطورات التاريخية للمفهوم التنمية المستدامة

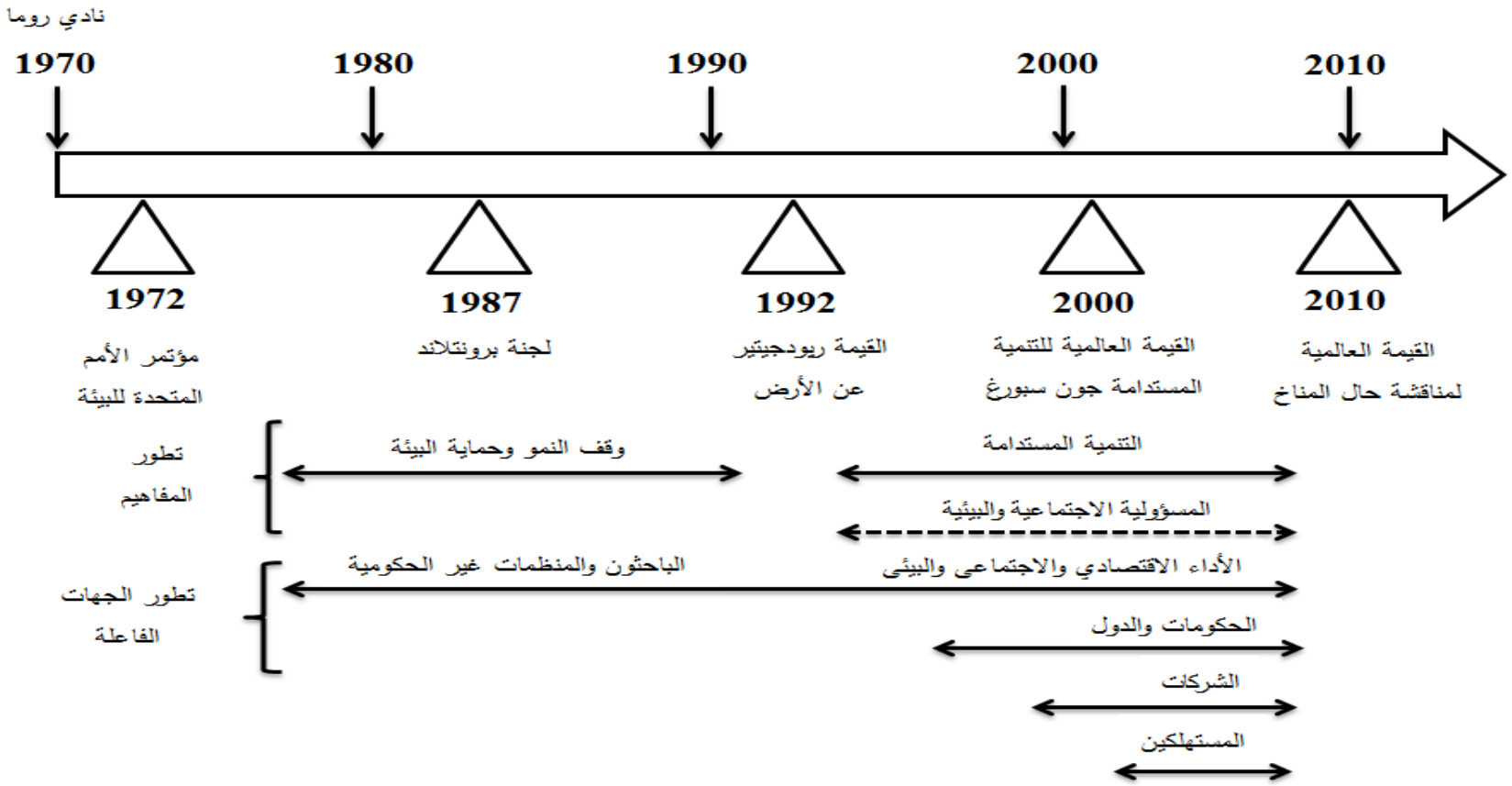

Source : Karem Delchet, **qu'est-ce que le développement durable**, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, P 60.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

1- التعريف

هو ترجمة للمصطلح (Sustainable development)، في بداية السبعينات تم صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئية. إن مفهوم التنمية كعملية ديناميكية متحركة يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحصين على الجيل الحالي في فترة زمنية معينة، بل لابد من أن يتم التحسن إلى الأفق الزمني البعيد إلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها وما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة، والانتفاع الأمثل بها ليس من العدل تمتع الجيل الحاضر واستهلاكه لكل الموارد الانمائية ولا يترك شيئا للأجيال المقبلة فهناك أمانة لابد من توصيلها للأجيال القادمة.

ينسب أول تعريف للتنمية المستدامة، لصاحبة هذا المفهوم "BRUNDTLAND" 1987 حيث عرفتها على أنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".[1]

أما "William RUCKELSHAUS" مدير حماية البيئة الأمريكية فيعرفها على أنها: " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة".[2]

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة: وقد عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتهم"[3]

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون مستقبلنا المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد"[4].

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان احتراما لمبدأ العدالة الاجتماعية، ولكن ليس على حساب النظام البيئي.

---

1 عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص25.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 منور أوسرير ومحمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 157.

4 أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية للمجال العربي والمتوسطي، باجة، تونس، 26-27-2012، ص6.

والجدول رقم 2 يلخص تطور مفهوم التنمية المستدامة.

الجدول رقم2: تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	-نهاية الحرب العالمية الثانية -منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. -اهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل الانسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات – منتصف سبعينات القرن العشرين.	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الانسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان.
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات – منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان، الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان الانسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الانسان
4	التنمية المستدمية= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/تنمية من أجل انسان الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان الانسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الانسان

المصدر :عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، **التنمية المستدامة : فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار صفاء عمان الاردن، 2006، ص 34.

2-الانتقادات التي وجهت لمفهوم التنمية المستدامة

في هذا الصدد، هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا إيديولوجية سياسية تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة والهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال. على غرار كل ايدولوجية سياسية سواء تلك الخاصة بالحركات الايكولوجية لأمريكا الشمالية التي ظهرت إلى الوجود مع بداية القرن الماضي أو تلك الأوروبية المنبثقة من فكرة حرية السوق التي تعود إلى نهاية الثامن عشر، فإن تعريف التنمية المستدامة يبقى دائما يمتاز بالغموض وتشوبه جملة من التناقضات.

فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي منذ آدم سميث أو الفكر النيوكلاسيكي، لم يتم التطرق إلى تحليل اقتصادي جدي وعميق ولم يتم وضع نظرية اقتصادية مفصلة حول التنمية المستدامة. لذا أصبح من الضروري على الاقتصاديين المعاصرين الشروع في التفكير في نظرية اقتصادية للتنمية المستدامة وهذا وفق نفس المنهج الذي اتبع في صياغة نظرية المنافسة الكاملة أو وفق منهج آخر. أما في الفكر النيوكلاسيكي، فقد تم التطرق إلى التنمية المستدامة ولكن بشكل محتشم جدا كمعالجة قضية الرفاهية وذلك عندما تم ادخال مؤشر الدخل القومي الصافي، فرواد هذا الفكر لم يصلوا إلى صياغة نموذج للتنمية المستدامة واضح وخال من الغموض أو التوصل إلى تعريف متفق عليه للتنمية المستدامة. وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المستدامة "هو ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق ولكي يرقى إلى البعد الثاني، أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية".

كما انتقد على وجه الخصوص المفهوم الذي جاء به تقرير لجنة بورتلاند. فهناك من يرى أن التعريف أغفل جملة من الأبعاد التي كان من الواجب التركيز عليها والتي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة. "فالحلقات الأربع التي أغفلها التعريف هي البعد الزمني والبعد المالي والبعد التكنولوجي. فبالنسبة للبعد الزمني، فالتعريف أشار لمسؤولية الحاضر والمستقبل في تحقيق التنمية دون ذكر مسؤولية التي يتحملها الماضي. وبالنسبة للبعد المالي، فالتعريف لم يشير للعبء المالي الذي يتوجب تحمله من أجل التحكم في المسائل البيئية والاجتماعية الماضية والحاضرة والمستقبلية. أما عن البعد التكنولوجي، فالتعريف لا ينظر إلى التكنولوجيا إلا من زاوية سلبية مما يقود إلى التحلي بمبدأ الحيطة والحذر اتجاهها.

هناك من يرى أن "هذه الاختلافات كبيرة جدا إلى غاية أن معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجماع حول العناصر التي يجب أن تتوفر فيها الاستدامة والعناصر الأخرى القابلة للقياس". ومن بين الانتقادات أيضا أنه في التعارف تتم الإشارة إلى الأجيال المقبلة وضرورة توفير حاجياتها الضرورية.

وتحقيق ذلك مبني على عنصر الاستدامة ليس فقط على مستوى الدولة منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها. في هذا المجال، "لن يكون هناك إجماع بين الدول حول كيفية تحقيق ذلك لأن التعاريف لم تتطرق إلى الإطار الاستراتيجي الذي يسمح لدول العالم بالقيام بتحقيق الاستدامة". كما وجهت انتقادات أخرى لتعريف برونتلاند على وجه الخصوص منها "عدم دقته فيما يخص موضوع حماية الإرث الطبيعي". وانتقد نفس التعريف أيضا لعدم تمييزه بين التنمية والنمو الاقتصادي، فالمتمعن جيدًا في التعريف سيكتشف أنه لا يوجد فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي حيث أن التركيز على هذا الأخير في الماضي هو الذي أدى إلى فقدان التوازن على المستوى الايكولوجي والاجتماعي.

المبحث الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة

المحاور الأساسية في التنمية المستدامة تتمثل في معرفة كل من الأهداف، المبادئ والخصائص المميزة لهذا المفهوم.

المطلب الأول: مبادئ وخصائص التنمية المستدامة

1- أهداف التنمية المستدامة

من أهم التحديات التي تواجهه التنمية للمستدامة هي المحافظة على الموارد من خلال التشجيع على إشباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، فالتنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- احترام البيئة الطبيعية؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع (توظيف التكنولوجيا)؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي.

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط ،**التنمية المستدامة : فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار صفاء عمان الاردن، 2006، ص 28.

2- مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة بين النمو والبيئة بما تحويه من موارد هي علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد. هذه العلاقة هي التي حددت المبادئ الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة ونوجزها فيما يلي:[1]

- مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- مبدأ المشاركة الشعبية للهيئات الرسمية والشعبية في اتخاذ القرارات؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لها؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ التوفيق بين حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

3- خصائص التنمية المستدامة

توجد عدة خصائص تختص بها التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:[2]

- الاستمرارية: الاصل في التنمية المستدامة الاستمرار والديمومة في العديد من المشاريع والمخططات التنموية خاصة ما يحدث في الوسط المحلي، وبالتالي يتطلب ذلك توليد الدخل بشرط أن يكون مرتفعا لكي يسهل الاستثمار فيه وحتى يسمح بأجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- التنمية عملية وليست حالة أي أنها مستمرة ومتصاعدة.
- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة: فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الانصاف في هذا السياق نوعان الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي والثاني بيم الجيل الحالي واللاحق.

---

[1] مرجع سابق ،ص 29.

[2] مريم حسين، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013-2014، ص 26.

- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى[1].
- هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الاول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها.
- تحقيق التوازن البيئي: يرتكز هذا المعطى على ضرورة الحفاظ على المحيط البيئي والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان انتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.
- التنمية عملية مجتمعية أي أنها تساهم فيها كل الفئات والقطاعات.

3- أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد جوانب وأبعاد عملية التنمية المستدامة فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية مترابطة فيما بينها يتأثر كل جانب منها بالجانب الآخر وبكل التغيرات التي تحصل فيه، فالتنمية المستدامة هي تقاطع ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، كما يوضحه الشكل رقم 2.

شكل رقم 2: أبعاد التنمية المستدامة

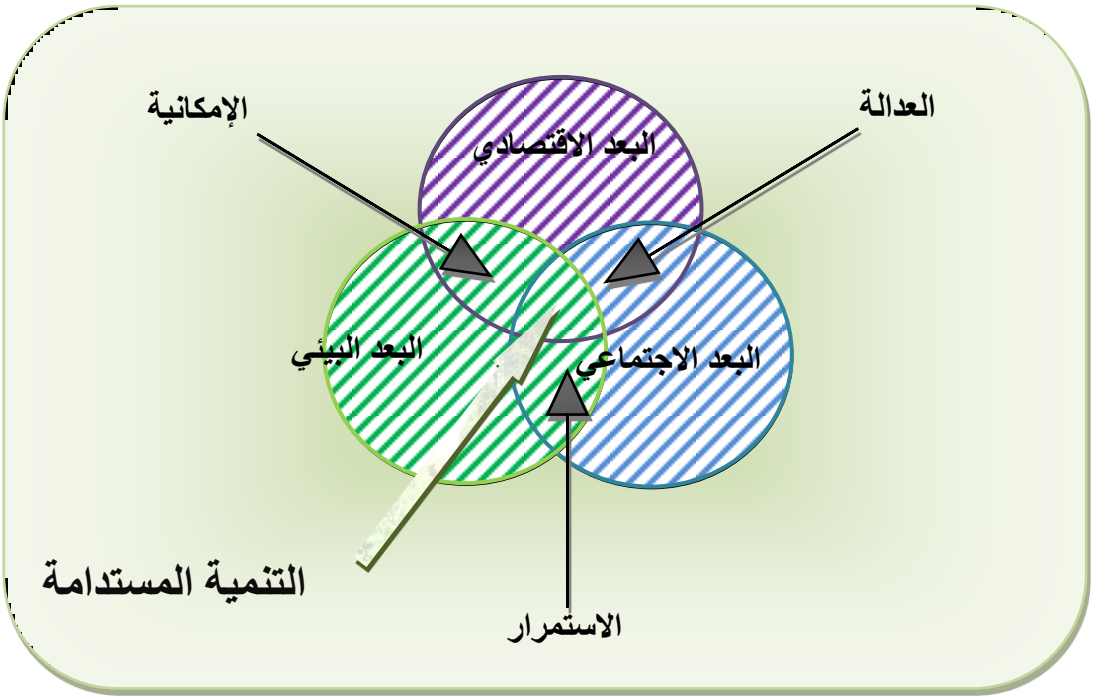

المصدر: فارس بوباكور، سليم بوقنة، **النقل والتنمية: حالة استثمارات النقل قيد الانجاز في الجزائر**. الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري "قراءات حديثة في التنمية"، جامعة الحاج لخضر باتنة، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، 2009، ص 4.

[1] عمر بن لخضر خلفلاوي، **التنمية المستدامة للمنظمات، دار الايام للشروق والتوزيع**، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 144-145.

ويمكن أن نلخصها فما يلي:[1]

البعد الاقتصادي:

– تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد: ذلك أن الواقع يشير حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية.

– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: من خلال التخفيض المستمر والتدريجي لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى على إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

– تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية: إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها وهكذا تنبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي، مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة البيئية للبلدان النامية.

– الحد من التفاوت في المداخيل بتخفيض الفرص في التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية؛ إتاحة ملكية الأراضي للفقراء، تقديم قروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها صفة الشرعية؛ تحسين فرص التعليم بالنسبة للمرأة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تلعب دورًا حاسما في تحفيز التنمية.

– تقليص الإنفاق العسكري وهذا في جميع الدول من خلال تحويله إلى الأغراض التي تخدم التنمية.

البعد البيئي:

إن تجسيد الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة يقتضي الالتزام بتجسيد بقية أبعادها والتي تقود إلى:

– العمل على الحد من انجراف التربة وتدمير الغطاء النباتي بتبني كافة الإجراءات التي تحد من استخدام المبيدات الحشرية ومن الممارسات البشرية التي تضر بمختلف الأوساط الحيوية من غابات مياه وهواء؛

– حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود من خلال استغلال الأراضي الزراعية وإمدادات المياه بكفاءة أكبر بالإضافة إلى استحداث وتبني تكنولوجيات زراعية محسنة تساعد على زيادة الغلة؛

– حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري؛

[1] مرجع سابق، ص ص 148-150.

– معالجة التلوث: ينصب ذلك على عاتق البلدان الصناعية بشكل أساسي مسؤولية الحد من ظاهرة التلوث البيئي وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيات أنظف واستغلال الموارد بطريقة أكثر عقلانية.

البعد الاجتماعي: إن تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يقوم بالأساس على فكرة تنمية البشر وذلك من خلال الارتكاز على النقاط التالية:

– مشاركة الناس: يعد هذا من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية عن طريق اشراك الناس في تخطيط وصنع القرارات من جهة ثم المساهمة في تنفيذها من جهة أخرى؛

– ضمان الحاجات الأساسية من تعليم؛

– رعاية صحية وفرص عمل ملائمة لكل فئات المجتمع؛

– تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى؛

– ضبط السكان: تبلغ الزيادة في السكان حوالي 80 مليون نسمة وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، خاصة في البلدان النامية أين يسود الاكتظاظ الفقر والتخلف، وهذا ما يشكل خطرًا حقيقيًا على العالم.

مما سبق نستنتج ان أبعاد التنمية المستدامة تضم:

- **المنظومة الاقتصادية**: تشمل: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية.
- **المنظومة الاجتماعية**: تشتمل على المساواة في التوزيع، الحركية الاجتماعية، المشاركة الشعبية واستدامة المؤسسات.
- **المنظومة البيئية**: تضم النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

المبحث الثالث: سبل تطبيق التنمية المستدامة ومؤشراتها

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومناهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والافراد لتحقيقها ولذلك كان لابد من تحديد اهداف تحقيقها الاساسية وتوضيح محاور التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة وايجاد مؤشرات في تلك المحاور للتأكيد من تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الجدول رقم 3 نوضح الاهداف الاساسية:

الجدول رقم 3 الاهداف الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة

نوع الاستدامة / الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الاقليم والتصدير وزيادة الصادرات	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والمنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأ ا رضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والوصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعلمي والتوسيع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات (في القطاع غير الرسمي).	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر:عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2009/ 2010، ص 33.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

من الأمثلة على المؤشرات التي يجب مراعاتها عند العمل على تطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة في الجدول رقم 4:

الجدول رقم 4: مؤشرات التنمية المستدامة

في الجانب الاجتماعي	في الجانب البيئي	الجانب الاقتصادي	الجانب المؤسساتي
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛	انبعاثات الغازات الدفينة؛	نسبة الناتج المحلي لكل فرد؛	استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة؛
توزيع الدخل؛	استخدام الموارد الضارة بالأوزون	نسبة الاستثمار في الناتج المحلي؛	تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها؛
معدلات البطالة؛	تراكيز الملوثات الهوائية في المناطق السكانية؛	الميزان التجاري في البضائع والخدمات؛	عدد مستخدمي الانترنيت لكل 1000

			مواطن؛
نسبة أجور الاناث إلى الذكور؛	معدل تواجد الأنواع البرية؛	نسبة العجز للناتج القومي الاجمالي؛	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
حالة التغذية لدى الأطفال؛	الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة؛	نسبة المساعدات التنموية لإجمالي الناتج القومي؛	نسبة الانفاق على البحث العلمي والتنمية من اجمالي الناتج المحلي؛
معدل وفيات الاطفال تحت 5 سنوات؛	استخدام الاسمدة؛	كثافة استخدام المواد؛	الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية؛
نسبة السكان في المناطق الحضرية المنظمة وغير المنظمة؛	استخدام المبيدات الزراعية؛	استهلاك الطاقة السنوي للفرد الواحد؛	
العمر المتوقع عند الولادة؛	نسبة مساحة الغابات للمساحة الكلية؛	نسبة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة؛	
نسبة السكان المخدومين بنظام الصرف الصحي؛	كثافة التحطيب؛	استخدام الطاقة لكل وحدة في اجمالي الناتج المحلي؛	
نسبة السكان الحاصلين على مياه سليمة للشرب؛	الأراضي المتأثرة بالتصحر؛		
نسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية الأولية؛	نسبة الأراضي السكنية؛	نسبة استخدام الطاقة للتجارة والخدمات؛	
تحصين الأطفال ضد	تراكيز الطحالب في	نسبة استخدام الطاقة	

الأمراض الوبائية؛	المياه الساحلية؛	بالصناعة؛	
نسبة استخدام وسائل تنظيم النسل؛	نسبة السكان القاطنين في المناطق الساحلية؛	نسبة استخدام الطاقة لقطاع الاسكان؛ نسبة استخدام الطاقة للنقل؛	
نسبة الأطفال الحاصلين على التعليم الأساسي؛	نسبة الاستخدام السنوي للمياه الجوفية والسطحية من مصادر المياه المتجددة؛	معدل إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية؛	
مستوى تحصيل البالغين في التعليم الثانوي؛	نسبة الاكسجين في المصادر المائية؛	معدل إنتاج النفايات الخطرة؛	
معدلات الأمية لدى البالغين؛	تراكيز ملوثات المياه العادمة في المياه النقية؛	معدل انتاج النفايات المشعة؛	
نسبة مساحة المسكن للشخص الواحد؛	مساحة النظم البيئية في المساحة الكلية؛	تدوير واعادة استخدام النفايات؛	
معدل الجريمة لكل 100 ألف شخص؛	نسبة مساحة المحميات الطبيعية في المساحة الكلية؛	معدل المسافة التي يقطعها الفرد لكل وسيلة نقل،...	
معدل النمو السكاني؛			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد بوحجلة، **التنمية المستدامة في الجزائرمن خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000**- 2011، جامعة البليدة 2 ص8-10.

وهناك ايضا المؤشرات التي قامت الولايات المتحدة بتطويرها وهي موضحة في الجدول رقم 5:

الجدول رقم 5 المؤشرات التي طورتها الأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر	التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر	التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
01	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي	18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي	35	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
02	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي	19	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي	36	كثافة استخدام المواد والمعادن	اقتصادي
03	معدل البطالة	اجتماعي	20	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي	37	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	اقتصادي
04	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي	21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي	38	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد	اقتصادي
05	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي	22	استعمال المخصبات	بيئي	39	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
06	معدل الخصوبة	اجتماعي	23	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي	40	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي
07	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي	24	نسبة مساحة الغابات إلى مساحة الكلية	بيئي	41	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
08	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي	25	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي	43	كميات النفايات الخطرة	اقتصادي
09	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي	26	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي	44	إدارة النفايات المشعة	اقتصادي
10	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي	27	نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية	بيئي	45	تدوير النفايات	اقتصادي
11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي	28	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي	46	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائط النقل	مؤسسي
12	الشباب في مرحلة التعليم	اجتماعي	29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي	46	الإستارتيجية الوطنية للتنمية المستديمة	مؤسسي

	الثانوي							
13	معدل الأمية	اجتماعي	30	نسبة مساحة المحميات المساحة الكلية	بيئي	47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
14	مساحة المسكن م^2 للفرد	اجتماعي	31	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي	48	السكان نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنيت إلى مجموع	مؤسسي
15	عدد الجارئم لكل 100000 من السكان	اجتماعي	32	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي	50	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد	مؤسسي
16	معدل النمو السكاني	اجتماعي	33	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	اقتصادي	50	نسبة الإنفاق على البحث العلمي	مؤسسي
17	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي	34	الميازن التجاري	اقتصادي	51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعة	مؤسسي

المصدر :عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار صفاء عمان، الاردن، ص ص270-272.

المطلب الثاني: الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة

يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

1-دور الفرد في التنمية المستدامة

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغيير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية بالشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، فالتنمية المستدامة محورها هو الانسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل انسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنه ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

2- دور الأسرة في التنمية المستدامة

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح. ولعل الاسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت

[1] عزالدين ادم النور، **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**،2014، مقالة ، ص ص 12-16.

الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك. فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والادراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

3-دور المجتمع:

على الرغم من أن المجتمع والبعد الاجتماعي هو أحد محاور التنمية المستدامة إلا أن المجتمع هو المحرك والمحفز الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباتهم من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا في بيئة وطبيعة سليمة. كذلك يقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل لذوي الحاجة وتعطي المرأة الدور الفاعل في عجلة الاقتصاد وتحافظ على مصادر المجتمع الطبيعية وتعطي الفرصة للاستثمار لأجيال وأجيال مما يجعل العائد الاقتصادي الإجمالي لهذه المصادر كبير جدًا عبر عقود متعاقبة

4-دور القطاع الخاص

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفعالة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن يكون الانتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها وركيزه من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

5-الدور الحكومي ومؤسسات القطاع العام:

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات

مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن اطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها تلعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وانظمتها يجب ان تتكامل في رؤية القانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للإمام بقوانين مدركة لأهمية هذه التنموية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.

الخاتـــــــــــمة

إن التنمية المستدامة تتمثل في المساهمة بالتوازن وعدم إستنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتوزيع الموارد وعوائد التنمية بشكل عادل، و الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الإستدامة.

فالمعادلة بسيطة " إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي " لكن المشكلة الكبرى تبقى في التطبيق، والحاجة اليوم أكثر من إي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة الاجتماعية، وعدم الإضرار في البيئة مع تحقيق المردودية الإقتصادية، هذه المعادلة تم تطبيقها في جميع القطاعات الاقتصادية منها القطاع السياحي.

الفصل الثاني:

السياحة المستدامة والفنادق الخضراء

المـــقـــــدمـــــة

موضوع السياحية المستدامة هو تعبير جديد برز في العالم وهذا بعد أن أصبح قطاع السياحة رافعة اقتصادية ومحركا حقيقيا للتنمية في العديد من الدول ومن اهم معاني الاستدامة في السياحة، قابلية المكان السياحي للبقاء في ساحة المنافسة وأن تكون له مرونة للتغيرات الحاصلة مع الحفاظ في نفس الوقت على مزاياه الثقافية وتوازنه مع البيئة بكافة عناصرها وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق

- لمفاهيم عامة حول السياحة المستدامة ومبدئها ومؤشراته
- نتطرق للممارسات الخضراء في القطاع الفندقي.

المبحث الأول: ماهية السياحة المستدامة

تختلف مفاهيم وتعاريف السياحة المستدامة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها هذا المصطلح وفي هذا الفصل سنقوم بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياحة المستدامة من أجل التعرف أكثر على مختلف تعاريفها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص السياحة المستدامة

1-مفهوم التنمية المستدامة

لقد كانت السياحة المستدامة هي موضوع البحث في الثلاث عقود الماضية وهو الشيء الذي أظهر التطور الواسع للتنمية المستدامة بشكل عام. كما ينظر إليها بنظرة إيجابية على أنها حل للمشكلات الناشئة عن التنمية السياحية على وجه الخصوص منذ منتصف الستينات وبحلول أوائل التسعينات، تم توجيه الأنظار إلى كليهما.

التأثير السلبي المتوقع والطرق البديلة لتطويره ومنذ ذلك الحين حافظت على مكانة رائدة في كليهما، الدراسة الأكاديمية للسياحة والسياسة السياحية وعملية التخطيط.[1]

غالبا ما يقال أن النقاش حول السياحة المستدامة غير مجد ومرتبك نظريا ومبنيا على افتراضات غير مؤكدة، في حين أنه قد اقترح منذ فترة طويلة مبادئ للسياحة المستدامة لا كناه تمثل حل نهائي للمشكلة.[2]

وهناك دليل يشير إلى أن مبادئ الاستدامة أو التنمية المستدامة تم تبنيها من طرف كل من الشركات السياحية الفردية وقطاعات صناعة السفر والسياحة ومن الماكد ان السياحة المستدامة تعتبر هدفا عالميا.

وقد امتد مفهوم التنمية المستدامة ليشمل أنواعا مختلفة من الأنشطة التنموية والاقتصادية بما في ذلك الأنشطة السياحية، وقد تم اتباع أساليب مختلفة مع بذل جهد كبير لتحديد محتوى التنمية المستدامة في السياحة في السياحة ويعترف بأربعة تفسيرات مختلفة للسياحة المستدامة وهي: "الاستدامة الاقتصادية

[1] Sharpley, R **the myth of sustainable tourism Richard**, csd working paper series 2009/2010, p1.

[2] Luiz, **Sustainable tourism development a critique journal of sustainable** pp 459-475.

للسياحة"، "السياحة المستدامة بيئيا"، "كمية السياحة المستدامة"، السياحة كجزء من استراتيجية للتنمية المستدامة".[1]

السياحة المستدامة: "فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمكان على أن يكونوا على علم مسبق بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي وذلك لتفادي وقوع الأضرار على الطرفين".[2]

"هي نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم ادارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها".[3]

ولاستدامة السياحة، كما هو الحل بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاث مظاهر متداخلة:[4]

- الاستدامة الاقتصادية.
- الاستدامة الاجتماعية والثقافية.
- الاستدامة البيئية.

الاستدامة الاقتصادية: إن غالبية مؤسسات صناعة الضيافة مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، وتشكل الاستثمارات التي تنتمي إلى سلاسل عالمية نحو 20% من هذه الاستثمارات، في حين أن 80% هي استثمارات صغيرة، وفي الولايات المتحدة وأوروبا تختلف النسبة بحيث تشكل مؤسسات الضيافة الدولية 30% والمؤسسات الصغيرة نحو 70%.

الاستدامة الاجتماعية والثقافية: تمثل تقليل نسب البطالة ومشاركة المرأة في النشاطات السياحية تنشيط الصناعات الحرفية واليدوية ذات البعد الفلكلوري والشعبي والموروث الحضاري.

---

[1] Yazdi, S, **Sustainable Tourism Department of Economics South Tehran Branch**, Islamic Azad University Tehran, **Iran.American International Journal of Social Science 2012**, Vol. 1 No.10.

[2] مصطفى يوسف كافي، "**التنمية السياحية**"، دار ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2017، ص 143.

[3] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011،ص574

[4] مرجع سابق ،ص ص145-146

الاستدامة البيئية: تضم العناصر والانظمة الحيوية، التي تقدمها الطبيعة كليا، مثل سطح الارض وما عليه من جبال ووديان وغابات وأنهار ومحميات وصحاري، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، أو التي عمل عليها الانسان مثل الحدائق والمنتزهات والعوامل المناخية وما تقدمه من عناصر وامكانات وتحولات في الصيف أو الشتاء، في الربيع أو الخريف، وبحيث تتحول هذه العناصر إلى مكونات سياحية كبرى، من مشاهدة الغروب على شاطئ البحر أو ممارسة التزلج فضلا عن العوامل البيولوجية مثل الثروات النباتية المتنوعة، من أزهار، وأشجار، ونباتات، ومياه معدنية، إلى الثروة الحيوانية والسمكية.

الاستدامة تشمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحديد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

الشكل رقم 03: يوضح متطلبات الادارة السياحية المستدامة

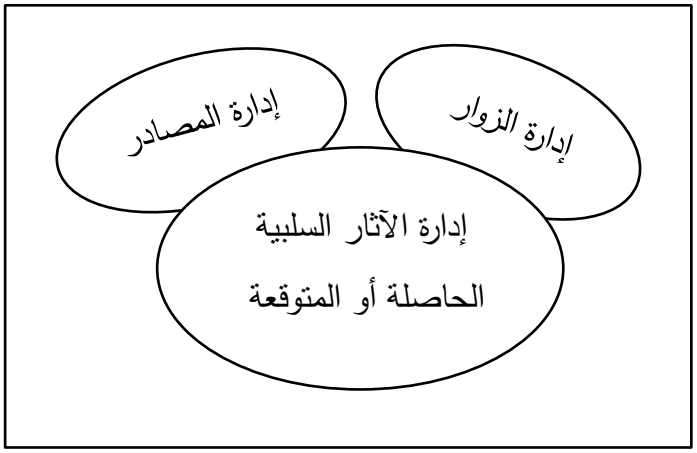

المصدر: دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011،ص574

وتُعرف التنمية السياحية المستدامة أيضا بأنها " هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وأنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيه متطلبات المسائل الاقتصادية في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[1].

على أن بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلا من مصطلح السياحة المستدامة وذلك لسببين:

- لكي تصبح السياحة مستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير؛
- بعض أوجه السياحة مثل رحلات الطيران الطويلة لا يمكنها أن تصبح مستدامة لمجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة.[2]

2- أهداف وخصائص السياحة المستدامة

2-1الأهداف

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

1- تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.

2- المحافظة على المساواة في حقوق الاستفادة بين الأجيال الحالية و المقبلة.

3- حماية نوعية البيئية بالمحافظة على التنوع البيئي و نظمها و الوضع الحيوي.

4- صيانة الأصالة الثقافية و التماسك الاجتماعي للجماعات.

5- تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات بالشكل المناسب للزوار.

2-2 خصائص السياحة المستدامة

يمكن الاشارة الى أهم خصائص السياحة المستدامة كما يلي:[4]

- أنها تقدم المعلومة للسياح و المسافرين ليتعلموا ليس فقط عن المواقع السياحية التي يقصدونها و انما أيضا للمساعدة في المحافظة على الخصائص و المعطيات البيئية لها.
- أنها تحافظ على الميزات المحلية للمواقع السياحية و المتمثلة بالنواحي المعمارية و التراثية و الايكولوجية.

---

[1] خربوطللي صلاح الدين، **السياحة المستدامة**، دار الرضا، دمشق،2004، ص23.

[2] مرجع سابق، ص574

[3] مصطفى يوسف كافي، "**التنمية السياحية**"، دار ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2017، ص155.

[4] مرجع سابق، ص ص 155-156.

- أنها تكون موجهة بشكل رئيسي لمنفعة السكان المحليين بحيث يم اعطاء الأولوية في الوظائف و التدريب للسكان المحليين.
- أنها تحافظ على الموارد الطبيعية و خاصة غير المتجددة منها و على التقليل من سلبيات التلوث و النفايات و الحد من استخدام الطاقة و المياه و المواد الكيماوية و حتى الاضاءات الليلية غير الضرورية.
- أنها تعلم السياح و الزوار كيفية التعامل باحترام مع عادات و تقاليد السكان و قيمهم الثقافية. كما تؤدي الى زيادة الوعي بين السكان المحليين بأهمية التعامل مع تطلعات و سلوكيات الزوار و السياح لتحقيق التناغم و التجانس بين السكان المحليين و السياح و الزوار.
- أنها تعمل جاهدة للمحافظة على الجودة ذلك لأن مقياس النجاح لا يعتمد على أعداد السياح و الزوار و انما على مدة اقامتهم و الأموال التي ينفقونها في مواقع الاستدامة السياحية.
- تحقيق أعلى درجات الرضا بين الزوار للمواقع السياحية بحيث يشجع هؤلاء أصدقائهم على الاستمتاع بالتجارب و الخبرات التي اكتسبوها و بالتالي ارسال المزيد من السياح و الزوار لهذه المواقع و ذلك لإدامة النشاط السياحي فيها.

المطلب الثاني: منافع ومكونات السياحة المستدامة

1-منافع السياحية المستدامة

تتمثل منافع السياحة المستدامة في ما يلي:[1]

- تشجع السياحة المستدامة على فهم افضل لوقع السياحة على البيئة الطبيعية والثقافية والانسانية .
- تولد السياحة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد وتضمن توزيع عادل للتكاليف و الفوائد .
- تعزز السياحة قطاعات محلية مربحة مثل الفنادق وغيرها من اماكن الاقامة والمطاعم وغيرها من خدمات الطعام ونضم النقل والاعمال اليدوية وخدمات الدليل السياحي .
- تسعى السياحة المستدامة الى اشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات كما تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئيي .
- تحفز على تحسين وسائل النقل والتواصل المحلية وغيرها من البنى التحتية الاساسية .

[1] عمروش تومية ،**متطلبات السياحة المستدامة ببلدية بومرداس**،مقالة ،جامعة المسيلة ،ص2.

- تنشئ مرفق للاستجمام التي يمكن للجماعة المحلية ان تستعملها اضافة الى الزائرين كما انها تشجع على المحافظة على المواقع الاثرية والمباني والمناطق التاريخية .
- تعزز السياحة الثقافية للتقدير الذاتي للجمعات المحلية وتسمح بفهم اكبر وتواصل افضل بين شعوب من خلفيات مختلفة.

2-مكونات السياحة المستدامة:

تتكون السياحة المستدامة من عدة عناصر أهمها:[1]

عناصر الجذب السياحي:

وتتمثل في العناصر الطبيعية (كالغابات، الوديان، الجبال ...)، إضافة إلى العناصر المسيرة من طرف الانسان كالمناطق التاريخية و الأثرية والمتنزهات والمنتجعات والمركبات السياحية و غيرها.

الاقامة: وهي أماكن الراحة والنوم للسياح والتي يقضون فيها أيام إقامتهم.

النقل: وهي وسائل التنقل التي يستخدمها السياح خلال أيام إقامتهم في البلد المضيف أو تنقلهم من بلدهم إلى هذا الأخير.

الأجهزة أو الهيئات المنفِّذة لبرنامج التنمية السياحية:

وهي تلك الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات التي تسهر على تطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة الذي وضعته الدولة، و تكون هذه الأجهزة أو المؤسسات اما تابعة للقطاع العام أو الخاص أو كلاهما معا.

البنية التحتية والخدمات: المجاري والمياه و الاتصالات والكهرباء ....

الأجهزة المساعدة: كالإدارات السياحية، ووسائل الاعلام و الاعلان السياحي، والأشغال اليدوية و البنوك ...الخ.

الأمن السياحي: ونقصد به البرامج والاستراتيجيات الموضوعة من طرف الدولة للحفاظ على إرثها السياحي من جهة، وأمن السياح من جهة أخرى.

ومن خلال هذه العناصر نجد أن عملية التنمية السياحية كمشروع اقتصادي واجتماعي لا يمكن له أن ينجح الا باعتماد هذه العناصر التي تعد من أهم الدعامات والركائز للنهوض بالقطاع السياحي في

---

[1] فيصل ذيب،**التنمية السياحية المستدامة و ازمات تنمية القطاع السياحي ومعوقاته**، مجلة العلوم الانسانية، عدد45 جوان 2016، ص280 .

أي بلد، إضافة إلى بعض العناصر الثانوية التي تعد تكميلية لتلك الأساسية السالفة الذكر والتي تشكل مع بعضها البعض هيكلا متكاملا لمشاريع وبرامج التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الثاني: متطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مبادئ السياحة المستدامة ومتطلبات تحقيقها

1- مبادئ السياحة المستدامة

عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر، يجب أن نأخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:[1]

•يجب أن يكون للتخطيط للسياحة و تنميتها و ادارتها جزء من استراتيجيات الحماية و التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط و ادارة السياحة بشكل متداخل و موحد يتضمن اشراك وكالات حكومية مختلفة و مؤسسات خاصة و مواطنين سواء كانوا مجموعات أو أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.

- يجب أن تتبع هذه الوكالات و المؤسسات و الجماعات و الأفراد المبادئ الأخلاقية و المبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة و بيئة و اقتصاد المنطقة المضيفة و الطريقة التقليدية لحياة المجتمع و سلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
- يجب أن يتم تخطيط و ادارة السياحة بطريقة مستدامة و ذلك من أجل الحماية و الاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية و البشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة و تأثيرها على السكان و بيئتها الثقافية قبل و أثناء التنمية خاصة في المجتمع المحلي، حيث يمكنهم المشاركة و التأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
- يجب أن يتم بعلم تعليل متداخل للتخطيط البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي قبل المباشرة بأية تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة و المجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الاشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط و التنمية بمساعدة الحكومة و قطاع الاعمال و القطاع المالي و غيرها من المصالح.

[1] هشام مغربي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، 2013-2014،ص ص 65-66.

- يجب أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة و التدقيق و التصحيح أثناء جميع مراحل التنمية و ادارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين و غيرهم بالانتفاع من الفرص المتوفرة و التكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

2-متطلبات تحقيق السياحية المستدامة

لتحقيق السياحية المستدامة سنورد جملة من الاجراءات و الوسائل التي من شأنها الملاءمة بين رغبات و نشاطات السياح من جهة و حماية الموارد البيئية و النظم الاجتماعية و تعظيم الفوائد الاقتصادية من جهة أخرى و ذلك بهدف تطبيقها و هي:[1]

- سن القوانين و التشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة على أن نأخذ في الاعتبار ضرورة النظر لمكونات البيئة السياحية كوحدة واحدة أي لنظام بيئي متكامل غير قابل للتجزئة.
- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح و تسهيل المراقبة الحذرة لسلوكهم تجاه البيئة السياحية، و ايجاد أنظمة و قوانين تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين و توفير الأمن و الحماية بدون احداث أضرار بيئية.
- تحديد الفترة الاستيعابية للمواقع السياحية بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين من المنطقة السياحية و تفادي الازدحام خاصة في المناطق الأثرية و التاريخية حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية و الثقافية و يعرضها للضرر.
- نشر الوعي السياحي و الثقافة البيئية بين السكان المحليين، فغالبا ما يكون هؤلاء سببا في التخريب و التدمير البيئي لدواعي مادية مع الحرص على وجود اللافتات الارشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.
- تشجيع اقامة المشاريع التي توفر الدخول للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية و التقليدية و العمل كمرشدين سياحيين.
- تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي لإنجاح اقامة المحميات الطبيعية و التراثية و ادارتهم من قبل كوادر بشرية مؤهلة و اعتماد السياحة البيئية كوسيلة ملائمة لتسويقها و كنمط من الأنماط السياحية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية السياحية الشاملة و المستدامة.

[1]- مفهوم السياحة المستدامة. www.geapot.wordpress.com/2018/03/25/turismo-sostenibile

3-آليات تحقيق السياحة المستدامة:

إن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة:[1]

أولاً: **البعد الاقتصادي**، العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.

ثانياً: **البعد الاجتماعي**، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.

أما **البعد الثالث فهو البيئة**، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

وتعتمد السياحة المستدامة على القوة الجاذبة للموارد الأساسية للمقصد السياحي مثل:

- الموارد الطبيعية (المناخ و المناظر الطبيعية و النظم البيئية).
- الموارد الثقافية (التراث الحضري والفنون والآثار القيمة والعادات والتقاليد والفنون والحرف الفلكلورية والتكوينات الثقافية الفرعية).
- الموارد الاجتماعية (المهتمين بالتنمية السياحية المستقبلية (الكوادر البشرية)، وما يحملونه من سمات اجتماعية سكانية ويمتلكونه من قدرات ورأس مال ومعارف، مع توافر بيئة جيدة ونظام أمني لحماية الممتلكات والاهتمام من جانب السكان المحليين بالسياحة).
- أضف إلى ذلك تقديم المقاصد السياحية لبعض الموارد الثانوية مثل:
- قطاع التسكين (الفنادق والفنادق الصغيرة على الطرق وإقامة المعسكرات ومنازل الضيوف).
- قطاع تقديم الغذاء (المقاهي والمطاعم ومطاعم الشطائر والوجبات السريعة).
- قطاع تنظيم السفر (الوكالات والمكاتب السياحية).
- قطاع النقل والمواصلات (النقل الجوي والبحري وبالقطارات والحافلات)
- قطاع الترفيه (المقامرة والنوادي الليلية).
- قطاع المعلومات (شبكة معلومات سياحية جيدة).
- الخدمات التكميلية والتسهيلات والبنية التحتية للخدمات

[1] محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة بمصر**، جامعة القاهرة، مصر، ص10.

ولتحقيق التنمية السياحية المستدامة، هناك بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى بما يحقق سياحة مستدامة فعالة ، وذلك بهدف تطبيقها وهي:

1- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

2- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

3- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

4- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

5- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها.

6- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية دون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة.

7- دمج السكان المحليين و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا.

8- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحين.

9- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية (NGOs) والسكان المحليين.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة المستدامة

ينبغي توافر المؤشرات التي تساعد في تقييم التنمية المستدامة وتنسيق أنشطتها وذلك حتى يتسنى رصد عملية التنمية المستدامة هذه وتحسين أساليب التخطيط لها، وقد تم تحديد المؤشرات الخاصة للجوانب الثلاثة الخاصة بالسياحة المستدامة ألا وهي التنمية البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اقترحت منظمة السياحة العالمية WTO مؤخراً استخدام مؤشرات منتقاة للسياحة المستدامة، كما تم اختيار تلك المؤشرات على أساس الطلب حتى تكون مفيدة للمديرين والاداريين العاملين في قطاع السياحة. وتمتاز تلك المؤشرات بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها صناع القرار، كما تتسم بكونها عملية بالنسبة لمعظم الشعوب والاقاليم ويمكن ذكرها كالاتي :[1]

أ- **المؤشرات البيئية:** ويتم قياسها كالاتي :

- مؤشر معالجة النفايات سواء كانت نفايات صلبة او سائلة .
- مؤشر استخدام كثافة التربة التي تقيس اما معدل كثافة السياح الى السكان المحليين ،او معدل السطح الذي تحتله البيئة الاساسية الى اجمالي المساحة .
- مؤشر كثافة استخدام المياه والذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه الى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي للمناخ من المياه الصالحة للشرب؛
- مؤشر حماية الجو من التلوث وهو الالذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

ب- المؤشرات الاجتماعية: وترتكز على:

1. مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية كسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم،...الخ؛

2. مؤشر رضا السكان المحليين: وهو يحدد مستوى رضا السكان المحليين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛

3. مؤشر الأمن: يقيس مدى إنعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي؛

4. مؤشر الصحة العامة: ويعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين، ويقاس بعدد الأطباء والممرضين إلى عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

جـ - المؤشرات الاقتصادية:

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم مؤشراته هي العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار.

[1] جمالل جعبل، عمر عيساني ،**التنمية المستدامة واقع وافاق** ،الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ،يومي 06-07 2006،ص12.

وحددت مبادرة VISIT مجموعة تمهيدية من المؤشرات، وتم اختبارها في 10 أماكن مختلفة داخل أوروبا، وقد أدت هذه المبادرة إلى الاتفاق على مجموعة أساسية من المؤشرات، ويشار إليها على أنها "المؤشرات ذات الأولوية" حيث تتوافر المعلومات الخاصة بتلك المؤشرات أو على الأقل يسهل الحصول عليها .

وتبنت الدراسة التي أجريت برعاية منظمة السياحة العالمية مؤشرات السياحة المستدامة بالنسبة لبحيرة الاتون بالمجر، حيث بدأت عام 1999م بالتركيز على شبه اقليم Keszthely بالطرف الشرقي من البحيرة وحددت خمسة معايير للمؤشرات هي: [1]

- درجة الاتصال

-توافر البيانات

-مدى شمولية البيانات ومصداقيتها

- القدرة على عقد المقارنات

-القدرة على الاستقراء

أما المؤشرات المختارة فتتمثل فيما يلي:

الجدول6: مؤشرات السياحة المستدامة

تنوع المناطق الجاذبة للسياح: نسبة منشآت الخدمات المفتوحة طوال العام.	التأثير الاجتماعي: نسبة السياح مقابل نسبة السكان في شهور الذروة.	-الحفاظ على الطبيعة: عدد فصائل الحيوانات النادرة أو المعرضة للخطر.
الموسم: عدد السياح في شهور الذروة.	سمعة الاقليم: درجة رضاء سكان المنطقة.	-نوعية المياه
التمويل لأغراض الحماية: نسبة الأماكن المعرضة للخطر والتي تخضع للحماية.	نظافة المياه و الشجيرات: عدد الحمامات لكل سائح على الشاطئ في أوقات الذروة.	-ازدحام واختناق منطقة الشاطئ: عدد الاشخاص لكل متر مربع في فترات الذروة.
الجرائم: عدد الجرائم التي أبلغ عنها غير المقيمين/ المقيمين.	نظافة المطاعم: عدد السياح الذين أبلغوا عن إصابتهم بتسمم	إدارة المخلفات الصلبة: عدد المنازل التي تستخدم الوسائل

[1] محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة بمصر**، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 14 -17.

	السلمونيلا من وجبات المطاعم المحلية ومحال بيع الطعام.	الرسمية لإزالة القمامة.
نظام التسعير: متوسط أسعار الغرف شهريا.	استخدام الجمهور للشواطئ: نسبة الشواطئ المفتوحة لاستخدام العامة.	حماية الموارد البيولوجية: درجة حماية الموقع باستخدام مؤشر IUCN،عدد فصائل الحيوانات النادرة أو المعرضة للانقراض ووجود خطة منظمة للإقليم.
مدى سيطرة السوق السوداء على أماكن الاقامة: على أساس المسوح التي تجرى على الزوار.	السلوك العام تجاه المكان: على أساس استبيان الزوار.	رضاء المستهلك: على أساس استمارة استبيان الخروج من المكان.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة بمصر**، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 14 -17.

وللمساعدة في تفسير كل ما سبق تم اختيار 3 مؤشرات مركبة:

الجدول رقم 7: المؤشرات المركبة

مؤشر طاقة التحمل ويحتسب على أساس:	**مؤشر الضغط على الموقع:**	**مؤشر معدل جاذبية المكان:**
مساحة الشاطئ التي يمكن استخدامها (30%).	الأماكن السياحية المعرضة للخطر على أساس عدد السياح (30%).	على أساس نوعية المياه (30%).
عدد الأسرة الرسمي (20%).	عدد السياح لكل متر مربع (30%).	معدل الوصول إلى خدمات المياه (20%).
سعة مواقف السيارات والطرق (20%).	الاستجابة المحلية (20%).	تنوع الأماكن الجاذبة (30%).
تغير في مؤشر السلوكيات المحلية (30%).	واجراءات التعامل مع الاضرار (20%).	استجابة الزوار (20%).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة بمصر**، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 14 -17.

المبحث الثالث: الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي

المطلب الأول: الممارسات الصديقة للبيئة "الممارسات الخضراء"

بالرغم من أهمية السياحة كعنصر أساسي في الاقتصاد العالمي، فهي لا تزال مسئولة عن انتاج 8% من انبعاث الكربون في العالم، وتعتبر مصدرًا رئيسيًا لفقدان التنوع البيولوجي، وللتلوث وتدهور المناظر الطبيعية وارتفاع استهلاك المياه ونصت الدراسة التي نشرتها الدورية العلمية "مجلة التغير المناخي إلى أنه بين العامين 2009 و2013 فقط ارتفعت نسبة الكربون التي تطلبها القطاع السياحي العالمي من 3.9 جيغا طن إلى 4.5 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون أي بزيادة نسبتها 15%. ولذلك يمثل الاستخدام السيء للطاقة، ونقص عمليات ادارة المخلفات، وممارسات معالجة الصرف الصحي غير المرضية على المستوى المحلي بالإضافة إلى تلوث المياه والتهديدات التي تشكل خطرًا على الحياة البحرية، أمثلة رئيسية لبعض التحديات المتوقعة للقطاع السياحي. وقد تنامت هذه المشاكل والتحديات في العقود الأخيرة بسبب قلة الممارسات الفعالة لتشغيل الموارد، ونظم الادارة والتشغيل غير الكفء وغياب معايير الجودة والمتطلبات البيئية العملية لإدارة المنتجعات والفنادق والمنشآت السياحية المختلفة، بالإضافة إلى عدم وجود خبراء أكفاء بشأن الادارة المستدامة الصديقة للبيئة في نطاق صناعة الفنادق، ولذلك تتجه معظم الفنادق العالمية مؤخرًا نحو تبني شعار "الفنادق الخضراء"، وهو أحد الاتجاهات الحديثة في السياحة البيئية. ولذلك غدت السياحة المستدامة منهجًا وأسلوبًا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفًا من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية.[1]

يهدف تطبيق مفهوم الممارسات الخضراء إلى العديد من الامور منها:[2]

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض التربة والطاقة والمياه وغيرها؛
- العمل على خفض نسبة التلوث بأشكاله المختلفة الصلبة والسائلة والغازية؛
- الحفاظ على التنوع الحيوي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الأيكولوجي والحفاظ على المناطق ذات الحساسية العالية؛

[1] عبد القادر ابراهيم عطية حماد ،**تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة** ،مجلة العلو الاسلامية للبحوث الانسانية ،المجلد 23 ،العدد الاول ،ص ص261-294 ، يناير 2015 ،ص271.

[2] مرجع سابق ص274.

- الابقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها، مع العمل على تكامل الثقافات المحلية؛
- المشاركة المحلية لكافة شرائح المجتمع في عمليات التنمية؛
- استخدام العمالة والمنتجات المحلية؛
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة؛
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.

المطلب الثاني: الفنادق الخضراء

مصطلح (الفنادق الخضراء) يصف الفنادق التي تسعى إلى ان تكون أكثر ملائمة للبيئة من خلال الاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد مع توفير خدمات ممتازة حيث أن فوائد تخفيض التكاليف والالتزامات المتزايدة والتدفقات النقدية الايجابية وتحديد هذه الفوائد والحوافز جعل الفنادق الخضراء في نمو مستمر والطلب عليها في تزايد. وتعتمد الفنادق الخضراء على تطبيق ممارسات من شأنها تقليل الأثر السلبي على البيئة كترشيد استهلاك الطاقة التقليدية في الفندق، والانتقال إلى الطاقة البديلة، مع تقنين استخدام المياه فيه للأغراض المختلفة بعدة طرق مبتكرة، والالتزام ببعض التعليمات والمقاييس المتعلقة بالتصميم الخارجي والداخلي والتنفيذ والطرق التي يتم بموجبها ادارة ومعالجة النفايات ولمخلفات بأنواعها وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التأثيرات السلبية للصناعة الفندقية على البيئة وتقليل النفقات، مع توفير الأجواء الصحية والسليمة للنزلاء. كما أن مفهوم أفضل الممارسات الصديقة للبيئة يعتبر الطريقة المثلى لبقاء المناطق السياحية في المنافسة بكفاءة مع المحافظة على الموارد الطبيعية والتي تعتبر بمثابة عوامل الجذب الأساسية في السياحة، فقد وجد أن السياحة البيئية السليمة تساهم في كثير من الدول في تنشيط الاقتصاد الوطني، فضلًا عن دورها فيء المحافظة على الموارد الطبيعية. بمعنى آخر أن السياحة البيئية يمكن أن توفر تمويلا ذاتيا مستمرًا يعود مردوده بالفائدة على ادارة وتطوير الموارد الطبيعية لمنفعة الانسان. وتتجه معظم الفنادق العالمية، خاصة في المجتمعات الغربية نحو تطبيق شعار الفنادق الخضراء "Green Hotels" وتطبيق ما يسمى بالسياحة المستدامة، والتي تهتم بالبيئة وترشد استهلاك الماء والكهرباء وتستخدم أدوات تؤثر على طبقة الأوزون ولا تزيد من مشاكل التلوث والصرف الصحي.

أن نجاح الفندق يعتمد على ايجاد التفاعل مع المجتمع المحلي من خلال:

- تشغيل وتأهيل الأيدي العاملة المحلية، بالإضافة إلى شراء المنتجات المحلية التي يقوم المجتمع المحلي بإنتاجها وتسويقها للنزلاء، ويجب أن تكون العلاقة متبادلة المنافع؛
- إن تشجيع الفنادق نحو تطبيق شعار الفنادق الخضراء لن يكون على حساب أرباحها أو مكاسبها الاقتصادية، كما أن تطبيق مفهوم الممارسات الخضراء في الفنادق قد يكون مكلف ماديًا لكنه على المدى البعيد سيوفر على أصحاب الفنادق أموالًا طائلة، ويزيد من عدد النزلاء، ويعمل على حماية البيئة المحلية، كما أن اهتمام الفنادق بشؤون البيئة وقضايا المجتمع سوف يكسبها مآثر اقتصادية واجتماعية وحضارية.[1]

وحسب Hawkins et Al 1995" هو اسم تجاري لمنتج من منتجات السياحة تستخدم لتحديد هوية نوع من المنشآت السياحية لمعتمدة على عنصر الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية وعرفته 1995 – WTO" انه مكان للإقامة يعتمد على الممارسات البيئية ويقدم نوعية جديدة من نظم الاستهلاك أشكال مبتكرة ويعمل على تشجيع الانتاج بحيث يحقق مجموعة الأهداف التي تسعى إليها السياحة البيئية".

وبالتالي هو المكان الذي تتوفر فيه أكبر قدر من الشروط التالية:

- الحفاظ على البيئة النباتية والحيوانية المحيطة؛
- محاولة العمل مع المجتمع المحلي؛
- تقديم برنامج توضيحي لتثقيف كل من العاملين والسائحين لبيئة الطبيعة والثقافية المحيطة؛
- استخدام بدائل ووسائل مستدامة للحصول على المياه وتقليل الفاقد منها؛
- الاهتمام بطرق التعامل مع المخلفات الصلبة والصرف الصحي؛
- توفير احتياجات من الطاقة من خلال تصميمات طبيعية ومصادر متجمدة من الطاقة؛
- استخدام الخامات المحلية والتكنولوجية التقليدية في البناء كلما أمكن ودمج هذا في نماذج حديثة تحقق استدامة أكبر؛
- يكون لها أقل أثر ممكن على البيئة الطبيعية المحيطة خلال فترة الإنشاء والتشييد.[2]

[1] مرجع سابق ص ص272–273 .

[2] شاقور جلطية ،طهراوي دومة، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة** ،الملتقى الدولي 13، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص6 .

جدول رقم8: مقارنة بين الفندق السياحي التقليدي والبيئي

عنصر المقارنة	الفندق السياحي التقليدي	الفندق السياحي البيئي
ملكية المؤسسة	شركات أو مجموعات	أفراد
الطابع العمراني	عالمي	محلي
متطلبات السائح	الفخامة	الفخامة المحلية
الأنشطة	الاسترخاء وأنشطة ذات طابع خدمي (ملاعب، حمامات سباحة،...)	تم لأنشطة الطبيعة والترويجية الثقافية.
أسلوب التصميم والتخطيط	مغلقة ومنعزلة داخل حدود واضحة	مندمجة تماما مع البيئة المحلية ويصعب ملاحظة حدودها.
شكل الاستثمارات	استثمارات كبيرة وربحية عالية نظرًا لارتفاع قدرات السائح المادية وارتفاع أسعار الخدمات	استثمارات محدودة أو متوسطة، الربحية قائمة على تميز الموقع.
عوامل الجذب	الخدمات المقدمة	البيئة المحيطة لمكان ثم الخدمات والتسهيلات المقدمة.
أسلوب التسويق	من خلال الشبكات	من خلال الأفراد
المسؤولية البيئية	محدودة	تعمل منذ الانشاء على حماية البيئة.

المصدر: شاقور جلطية ،طهراوي دومة، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة** ،الملتقى الدولي 13 ، يومي 14-15 نوفمبر 2016 ،ص7 .

ينتج فندق متوسط سنويا ما مقداره 160-200 كغ من CO_2 لكل متر مربع من الغرف، اضافة إلى ما يلحقه تشييد هذه المنشآت على الغطاء النباتي والحياة البحرية، وآثره السلبية على المياه العذبة وتلوث الهواء والساحل خاصة في الجزر. وتتصدر الفنادق من حيث استهلاك الطاقة جميع الأنشطة حتى الصناعية منها.

الجدول رقم 9: مصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حسب المناطق

أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	افريقيا	آسيا	الشرق الأوسط
%40	%2	%21	%6	%29	%2

المصدر: شاقور جلطية ،طهراوي دومة، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة** ،الملتقى الدولي 13 ، يومي 14-15 نوفمبر 2016 ،ص8 .

ترجع حاجة الفنادق إلى هذه النسب من الطاقة إلى نوعية الخدمات التي تقدمها وحجم هذه المنشآت السياحية إذ يلزم لكل خدمة ما يلي من الطاقة لنسبة إلى مجمل الطاقة التي تستهلكها المنشأة: 31% لتدفئة الفندق الداخلية، 17% لتسخين المياه، 15% للتبريد، 12% للإضاءة، 5% للطبخ.

1- مواصفات أو شروط الفنادق الخضراء

يجب على هذه المنشآت أن تتوفر على مجموعة من المواصفات التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للطبيعة، وتتلخص هذه الشروط في الآتي:[1]

- يجب بناء الفندق بمواد محلية أو مواد معاد استخدامها وبتصميم يخدم البيئة ويتسق تماما مع طبيعة المكان وخلفيته الثقافية معتمدا على الطاقة الشمسية أو البديلة المتوافر بكثرة؛
- يراعى في نفقات الفندق ادخار جزء من أوجه الإنفاق عل مجهودات حماية ووقاية البيئة وذلك لتوسيع نطاق مرديه؛
- خدمة مصالح السكان المحليين؛
- ضرورة توافق الفندق مع المكان المحيط به لكي يستفيد زائريه بتجربة بيئية مستمدة من الطبيعة التي حولهم؛
- يجب أن تتبع الحلول التصميمية من الوسط الطبيعي المحيط؛
- يجب أن يراعى التصميم معايير النظام البيئي وقيوده؛
- يجب أن تشارك الجماعات المحلية في عملية التصميم والتنفيذ؛
- يجب أن يندمج التصميم تماما مع طبيعة أشكاله المعمارية.

ويمكن تقييم الفندق الأخضر بالرجوع إلى المؤشرات التالية:

- عدد حصص التدريب التي عقدت وعدد الأشخاص الذين تم تدريبهم؛

[1] مرجع سابق ،ص ص8-9 .

- عدد المشاركات والاقتراحات من قبل الموظفين حول تحسين المحيط؛
- عدد الاستشارات ذات الطبيعة البيئية؛
- قياس اجمالي استهلاك الماء للمتر المكعب؛
- النسبة المئوية لإعادة استعمال الماء؛
- اجمالي كمية انبعاث الغازات للغلاف الجوي لمتر المكعب؛
- استعمال المنتجات التي تحوي على غاز الفلور مثل CFC-HCFC؛
- قياس مستوى الصوت وتحديد النسبة المئوية من مساحات الفندق التي توجد بها عازل للصوت؛
- اجمالي كمية ونوع النفايات وكذا معدل تدويرها؛
- اجمالي كمية مياه الصرف الصحي والتركيب الكيميائي والفيزيائي لها؛
- اجمالي الطاقة المستهلكة ومدى استخدام الطاقات المتجددة المتوفرة في المنطقة.

2-أمثلة عن الفنادق السياحية الخضراء

تنامت المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى بعض المؤسسات السياحية وعملت بذلك إلى ايجاد سبل بسيطة في مشاريعها واعتماد معايير صديقة للبيئة، وأصبحت هذه المنشآت اضافة إلى ما توفره من سياحة طبيعية وخدمات هي بحد ذاتها مقصد سياحي.

في عام 2009 افتتح أول فندق بيئي Yves Rocher في مدينة كورنون هدفه هو توعية الجماهير حول البيئة المستدامة ويتكون من 29 غرفة و Spa végetal تقدر مساحته بـ 300م مربع، ويطمح إلى احترام البيئة من خلال الخدمات التي تقدم إلى الزبائن.

فندق Steattons Hotel Norforlk المملكة المتحدة، وقد طور أصحاب الفندق سياسة بيئية بمساهمة كل عمال الفندق الذين يدعون إلى تقديم آرائهم، وتدعه هذه السياسة المنتجات المحلية، تخفيض نوعي في الفضلات واللجوء إلى وسائل تسمح بتسيير بيئي طاقوي للمبنى.[1]

[1] مرجع سابق، ص ص11-12

الخـــــاتـــمـــة

يمكن أن نقول في الختام أن السياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية وأكيدة رغم ما تملكه كل بلد من طاقات وموارد إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة دائما خاصة في القطاع الاقتصادي عليه الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي ،زراعي ، سياحي) ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله والسياحة مرتبطة بفكر الوعي لدى أفراد المجتمع هذا ما يتطلب التموين، مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية وهي بدورها أهداف التنمية المنشودة هذا ما يجعلنا نفكر بمنظومة مجتمعية على الأمد البعيد تجسيدا للبعد السامي للتنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مجموعة من الفنادق في مدينتي عنابة وقسنطينة

المقـــــــــــــدمة

تقوم السياحة بشكل اساسي على البيئة ، أ كانت هذه البيئة : طبيعية او اجتماعية او بيئة تعكس تاريخ و حضارة الانسان القديم ، لذا فالحفاظ عليها يعني استدامة للسياحة اولا ، غير ان التوسع في المشاريع السياحية و ارتفاع عدد السياح و الخدمات المقدمة يشكل خطرا على محيط الانسان البري و البحري و يؤول بهذه المقومات الى الزوال.

من اجل ذلك دعت المنظمات المعنية اكبر المتسببين في هذا الضرر(للمؤسسات السياحية) وخاصة الفنادق الى اعتماد سلوكيات و تكنولوجيات من شانه التقليل منه او تفاديه كليا ومن هنا قمنا بدراسة المتسبب الاول لهذا الضرر الا وهو الفنادق وكانت العينة في بعض الفنادق الجزائرية.

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين من الدراسة النظرية إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ، اهدافها، ابعادها .

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى التفصيل في مفاهيم السياحة المستدامة، الممارسات الخضراء . ولربط بين الفصلين السابقين سوف نوضح في هذا الفصل تجسيد دراسة تطبيقية، سوف نبين فيها واقع التنمية السياحية المستدامة في الفنادق الجزائرية، حيث قسمنا الفصل الثالث إلى 3 مباحث كما يلي:

المبحث الاول: اجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: السياسة البيئية للفنادق محل الدراسة.

المبحث الثالث: الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا المبحث يتم استعراض اهم الخطوات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية من خلال المعطيات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مجموع الفنادق محل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

1-تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر تحديد مجتمع الدراسة من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث، إذ يجب اختياره بدقة حسب الموضوع المختار لدراسة، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على الفنادق ذات 3 نجوم و 4 نجوم و 5 نجوم ..

فقد تم توزيع استمارة واحدة لكل فندق وتم استرجاع معظمها وذلك رغم اعتمادنا على أسلوب المقابلة المباشرة معهم من أجل ملأ الاستمارة على أكمل وجه. ونظرا لكبر حجم المجتمع الدراسة استخدمنا اسلوب العينات بالنسبة للنجوم.

حيث تم استخدام عينة وقد تم توزيع 10 استمارة وقد تم استعادة 6 فقط جاهزة للتحليل الاحصائي أي بنسبة 60 % تقريبيا من إجمالي الاستمارات الموزعة.

2- أهداف وأدوات جمع المعلومات

2-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الميدانية إلى:

- ✓ معرفة مدى تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة،
- ✓ معرفة مدى وعي مسؤولي الفنادق بأهمية وإمكانية تطبيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية.

2-2 أدوات جمع المعلومات

تم جمع البيانات من خلال الجمع بين المقابلة والاستبيان، وتعد هذه الطريقة من أكثر طرق ملائمة لطبيعة وحجم الاسئلة المستخدمة في الدراسة من ناحية، والاكثر قدرة على تحقيق درجة عالية من التحكم في معدل الاستجابة من ناحية أخرى.

المقابلة: تم إجراء المقابلة مع مسؤولي الفنادق بهدف مناقشة الاستبيان وتوضيح الأسئلة والمقصود منها بالقيام بالشرح الموجز لأهداف الدراسة من أجل زيادة التوضيح للمستقصي منه، ثم يتم طلب التعاون في تقديم الاجابات على مختلف أسئلة الاستبيان.

الاستبيان: تم تصميم وإعداد الاستبيان (الملحق 01) بهدف معرفة تطبيقات الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في بعض الفنادق الجزائرية، وشمل:

البينات العامة: يضم البيانات العامة لعينة الدراسة (اسم الفندق، العنوان، سنة بداية النشاط، عدد النجوم، الانتماء إلى سلسلة فنادق أم لا، عدد العرف، المساحة الكلية والمخصصة للمساحات الخضراء، عدد الموظفين).

المحور الاول: يتضمن هذا المحور 9 فقرات مقسمة في مجملها السياسة البيئية للفندق.

المحور الثاني: يتضمن هذا المحور 20 فقرة مقسمة على 6 مجالات وتخص في مجملها على البعد الايكولوجي مقسمة كما يلي: **تسيير الطاقة** (04 فقرات)، **تسيير المياه** (04 فقرات)، **تسيير النفايات** (06 فقرات)، **سياسة التموينات** (02 فقرات)، **التلوث السمعي وجودة الهواء** (02 فقرات)، **التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية** (فقرة واحدة).

المحور الثالث: يتضمن هذا المحور 2 فقرات وتخص في مجملها البعد الاجتماعي مقسم كما يلي: **شروط العمل** (فقرة واحدة) **والعلاقة بالمجتمع المحلي** (فقرة واحدة).

المحور الرابع: يتضمن هذا المحور 4 فقرات وتخص في مجملها البعد الاقتصادي مقسم كما يلي: **نموذج الأعمال** (فقرة واحدة)، **الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء** (فقرة واحدة)، **دوافع تطبيق الممارسات الخضراء** (فقرة واحدة)، **عوائق تطبيق الممارسات الخضراء** (فقرة واحدة).

3- جدولة الدراسة

فيفري 2018: إعداد الاستبيان وعرضه على التحكيم من طرف الأستاذ المشرف، الأستاذة بركات غنية "قسم علوم التسيير" جامعة قالمة، الدكتورة رحاب الجميل "كلية السياحة والفندقة" جامعة الإسكندرية (مصر)، والدكتورة Teresa Aguiar Quintana "كلية السياحة والفندقة" جامعة لاس بالماس (اسبانيا).

مارس- أفريل 2018: توزيع الاستبيان واجراء المقابلات مع مسؤولي الفنادق محل الدراسة.

ماي-جوان 2018: تحليل النتائج.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المستعملة

بعد الانتهاء من ملأ 6 استبيانات تمت مراجعتها والتأكد من صحتها وصلاحيتها للتحليل الاحصائي وتفريغيها في الحاسب الآلي من اجل معالجتها وتحليلها، وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة بدءا بالتحليل الوصفي المتمثل في التكرارات والنسب المئوية التي تظهر في شكل جداول بسيطة لوصف عينة الدراسة، واستخراج الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية.

تم استخدام مقياس ليكارت ذي الخمس درجات لتقيم الإجابات والتي تصف درجات التطبيق لمحور من المحاور سابقة الذكر كما يلي:

01: أبدا 02: نادرا 03: أحيانا 04: غالبا 05: دائما

تم تحديد طول الفترة بـ 1.33 وإضافة الناتج لحساب الفترة ابتداء من الرقم اقل قيمة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم10 : اطوال الفترات

الوسط الحسابي	درجة التطبيق
من 1 إلى 2.33	ضعيفة
من 2.34إلى 3.66	متوسطة
من 3.67 إلى 5	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة

1) صدق وثبات أداة الدراسة

تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ من أجل الوصول إلى معامل الثبات الكلي للاستبيان، للتأكد من خلو البيانات من الأخطاء إذا أعيد استخدام نفس الاستبيان في الدراسة نفسها، ويوضح الجدول أسفله نتائج قيم معامل الاتساق الداخلي للاستبيان والتي تشير بأنها مقبولة جدا **(0.951)**، وحسب معيار الثبات فإنها كلما اقتربت من الواحد الصحيح دل ذلك على أن المقياس يتمتع بثبات مرتفع.

جدول رقم 11: يوضح قيمة ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبيان

الاستبيان	عدد العبارات	قيمة الفا كرومباخ
الإجمالي	**167**	**0.951**

المصدر: نتائج الاستبيان.

المبحث الثاني: السياسة البيئية للفنادق محل الدراسة

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

تتمثل خصائص عينة الدراسة فيما يلي:

- 66.6% من الفنادق بداية نشاطها من 2011 -2015 هذا ما يعني ان الفنادق جديدة وبالتالي قد شيدت حسب المعايير الجديدة، توفرها على ادوات ومعدات جديدة ...الخ، كل هذا يساهم في التقليل من استهلاك الطاقة، المياه،...

- تتكون عينة الدراسة من 06 فنادق مقسمة بالتساوي من حيث الولاية:(3 في مدينة عنابة و3 من مدينة قسنطينة)، وكذلك من حيث التصنيف أي حسب عدد النجوم (فندق حسب كل تصنيف: 3 نجوم، 4 نجوم، 5 نجوم). يساعد هذا في فهم أكثر لمختلف الممارسات بين المدينتين وكذلك حسب التصنيف وبالتالي فهم أثر المنطقة والتصنيف على ممارسات التنمية المستدامة على مختلف الفنادق.

- غالبية فنادق محل الدراسة لا تنمي إلى سلسلة، حيث نجد إلا فندقين (5 نجوم) وهما ماريوط قسنطينة وشيراطون عنابة، هذا ما يؤثر على اتباع المعايير الدولية في الإدارة البيئية، وكل ما يخص الاتجاهات الحديثة في السياحة المستدامة.

- نصف الفنادق محل الدراسة تفوق مساحتها الكلية 7500 م^2، رغم من هذا غالبتها لا تخصص مساحة معتبرة للمساحات الخضراء (نسبة 33.3 % مساحتها محصورة بين 500م^2 الى 1000 م^2)، هذا يدل على نقص الاهتمام بتخصيص جزء للمساحات الخضراء التي يمكن استغالها في الكثير من الممارسات الخضراء والتي أصبحت تعتبر معيارا مهما لمعرفة الفنادق الخضراء من الفنادق التقليدية.

- غالبية الفنادق (66.66 %) بها حوالي 75-225 غرفة، ما يفسر أن التحدي أكبر بالنسبة لهذا الفنادق خاصة إذا أضفنا نسبة 16.67% للتي تملك 225-300 غرفة. حيث كلما زاد عدد الغرف كلما زاد استهلاك الطاقة (ماء، كهرباء،..) وكذلك مصدر النفايات...الخ، هذا ما يصعب من عملية المراقبة والحد منها.

- في حين ان بنسبة 66.6% عدد الموظفين اكثر من 120موظف.

والشكل رقم 4 يلخص خصائص العينية

شكل رقم4: خصائص عينة الدراسة

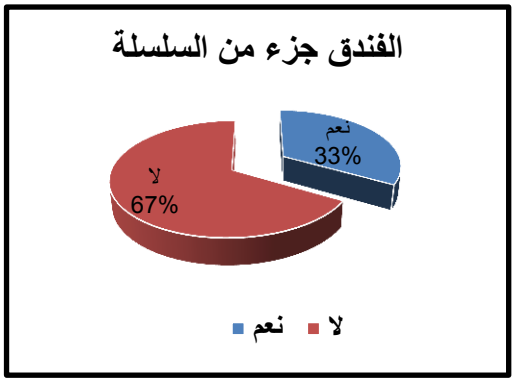

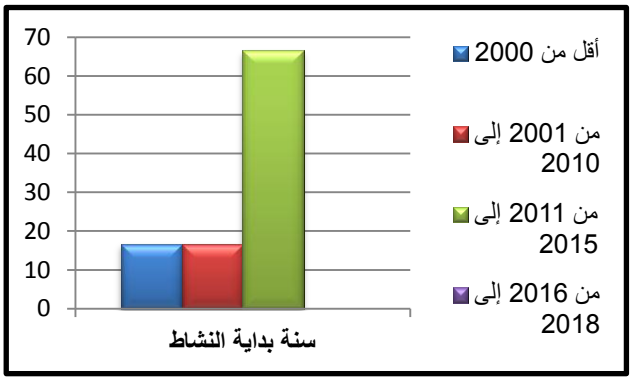

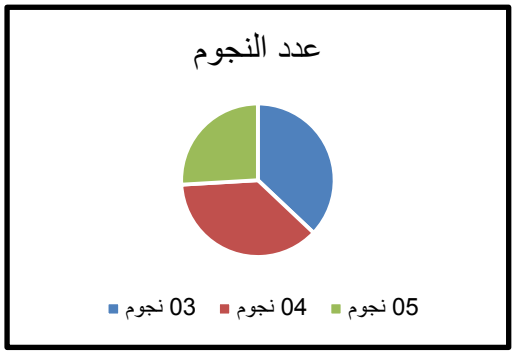

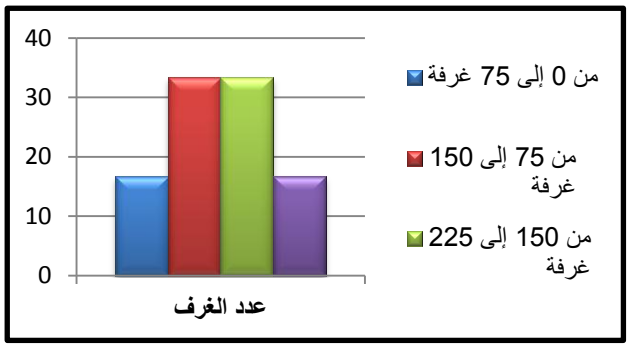

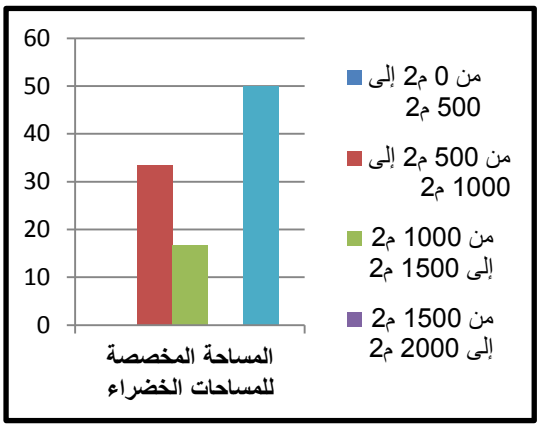

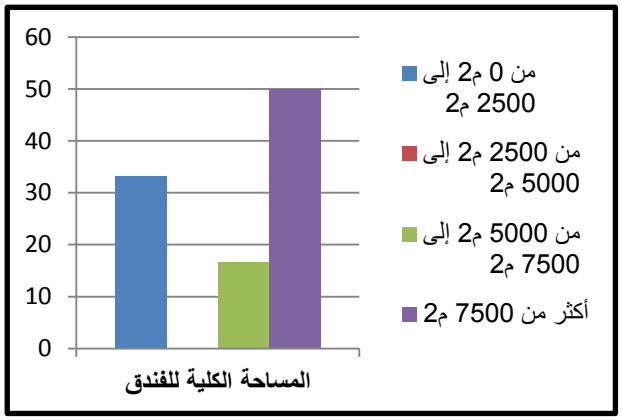

المطلب الثاني: السياسة البيئية

نلاحظ ان نسبة 66.7% على علم بوجود قوانين وتنظيمات تطبيق التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية، ما يفسر أن الاهتمام الإدارة واليقظة الاستراتيجية فيما يخص قوانين النشاط الفندقي ونجد فندقين (03 نجوم) لا تعلم بوجود مثل هذه القوانين.

هذه النتائج تتماشى مع رأي الفنادق حول تطبيق الممارسات الخضراء، فيراها الفندقين 03 نجوم لنها مبادرة الحكومة هذا ما يدل على عدم وجود وعي بأهمية تظافر الجهود في تحقيق التنمية المستدامة، في حين البقية تراها أنها مسؤولية الفنادق.

نصف عينة الدراسة لديها سياسة واضحة ومكتوبة، اما النصف الآخر بين قيد الدراسة وفندق ليس لديه سياحة واضحة. رغم ان الإجابات جاءت إجابة ونقطة مهمة تحسب للفنادق محل الدراسة، غير ان هذا ما يعني بالضرورة وجود ممارسات وتطبيقات على أرض الواقع. لهذا سيتم التفصيل ومعرفة مدى ذلك في المحاور التالية.

شكل رقم5: وجود سياسة واضحة ومكتوبة للحد من التأثير على البيئة

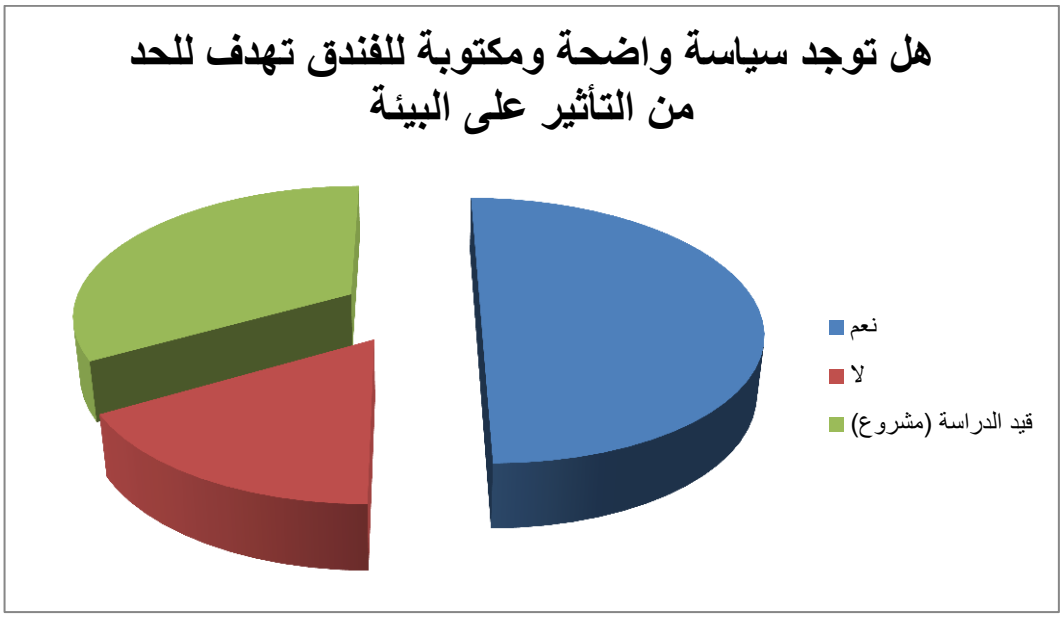

المصدر: نتائج الاستبيان

تترجم الأهمية بالمسائل البيئة من خلال تكليف شخص بإدارة القضايا المتعلقة بالبيئة او تخصيص إدارة كاملة. لهذا كان معرفة ذلك بطرح السؤال على الفنادق محل الدراسة، فجاءت الإجابات متماشية مع ما سبق أي 02 لديها، 02 قيد الدراسة. هذا ما يفسر دائما التوجه الحديث للفنادق خاصة 04 و05 نجوم للعمل على تحسين صورتها وتقليل تأثيرها على البيئة، غير ان الفندقين (03 نجوم) لا يوجد بها مثل هذا الإجراء ولكن لا يفسر دائما بنقص الوعي البيئي ولكن بمدى إمكانية التطبيق.

شكل رقم6 : وجود مسؤول او إدارة مسؤولة عن القضايا المتعلقة بالبيئة

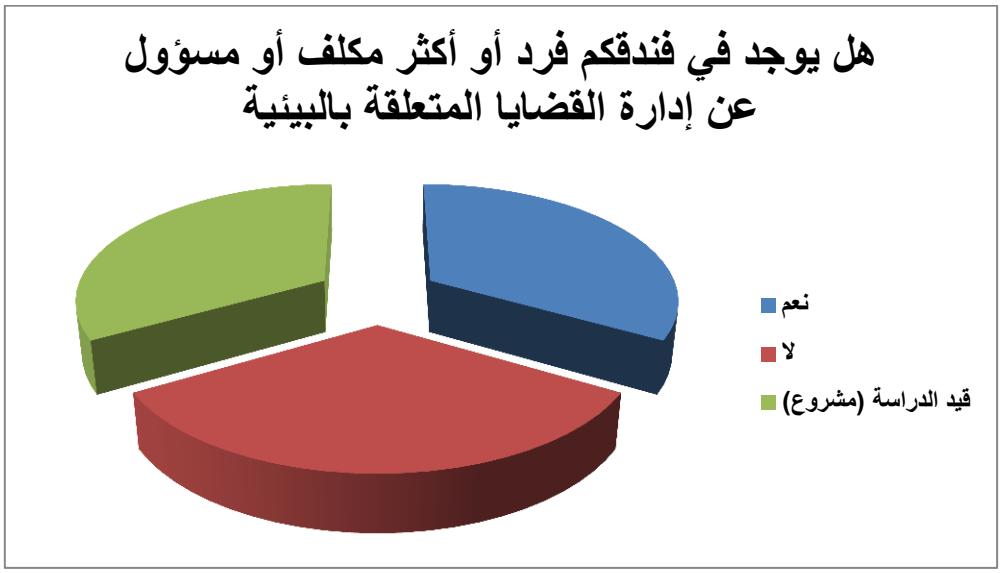

المصدر: نتائج الاستبيان

غالبية الفنادق محل الدراسة تقوم بتدريب واعلام الموظفين بالإجراءات السياسة المتبعة (الممارسات الخضراء)، وهناك اتفاق اجمالي بضرورة وجود هذه البرامج التدريبية.

تتمثل هذه الإجراءات أساسا في: برنامج التعريف عن بدء العمل (ليس بالضرورة فيه الممارسات البيئة بل أكثر وصف للوظيفة) وبرنامج تدريب العمال على شكل دورات مختلفة المواضيع.

في الأخير يمكن القول أن السياسة البيئية تتأثر كثيرا بالتصنيف، فهي دائما حاضرة وواضحة في الفنادق 05 نجوم، كذلك بالنسبة للفنادق 4 نجوم وأحيانا محل الدراسة. يفسر ذلك من خلال الإجابات السابقة وكذلك مدى تخصيص الفنادق لمبالغ سنوية لتنفيذ هذه الممارسات. كما نجد ان الفنادق 03 نجوم بين تلك المؤسسات التي ممكن ان ترى أهمية البعد البيئ إلا ان تطبيقها أمر أخر.

المبحث الثالث: الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة

بهدف معرفة الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة، خصص محورا كاملا من الاستبيان يضم مجموعة من المعايير الأساسية في تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق على مستوى العالم، كما ان كل معيار يضم مجموعة من المتغيرات أو المعايير الفرعية، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

جدول رقم12: مؤشرات الممارسات الخضراء المعتمدة في الدراسة

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية
إدارة الطاقة	1- مراقبة استهلاك الطاقة
	2- تقليل استهلاك الطاقة
	3- الحد من ضياع الطاقة
	4- إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة
تسيير المياه	1- متابعة استهلاك المياه
	2- الحد من التسريبات
	3- التقليل من استهلاك المياه
	4- إعادة استعمال المياه
تسيير النفايات	1- تحليل المصادر الرئيسية للنفايات
	2- تقليل حجم النفايات
	3- النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير
	4- تقليل نفايات التغليف
	5- تقليل التأثير البيئي
	6- إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير
سياسة التموينات	1-سياسة الشراء
	2- شروط التخزين
التلوث السمعي (الضجيج) وجودة الهواء	1- الضجيج
	جودة الهواء (الخارجي والداخلي)
التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة المعايير الدولية

المطلب الأول: تسيير الطاقة، المياه والنفايات

1- تسيير الطاقة

1-1 مراقبة استهلاك الطاقة

نلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 4.17-5.00، حيث كانت أعلاها العبارتين رقم 1و2 وهما متابعة عدادات الكهرباء مرة واحدة على الأقل كل شهر ومتابعة استهلاك الماء الساخن قدر الإمكان، وهذا ما يدل على أن الفندق يدرك جيدا مدى اهمية المراقبة، في حين كانت أدناها4.17 في العبارة رقم 4 والتي تنص على تحديد مناطق استهلاك الطاقة العالية، وهذا ما يدل على ان الفندق مهتم بالطاقة ويتابعها وكل هذا نتج عنه متوسط الإجمالي لمراقبة استهلاك الطاقة 4.75 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.387 ، وبذلك فإن مراقبة استهلاك الطاقة في الفنادق محل الدراسة عالي جدا.

جدول رقم13: مراقبة استهلاك الطاقة في الفنادق محل الدراسة

مراقبة استهلاك الطاقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
متابعة عدادات الكهرباء مرة واحدة على الأقل كل شهر	**5.00**	**0.000**	**عالية**
متابعة استهلاك الماء الساخن قدر الإمكان	**5.00**	**0.000**	**عالية**
مراقبة تكاليف استهلاك الطاقة	**4.83**	**0.408**	**عالية**
تحديد مناطق استهلاك الطاقة العالية	**4.17**	**1.602**	**عالية**
الإجمالي	**4.75**	**0.387**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

1-2 تقليل استهلاك الطاقة

المتوسطات الحسابية التي تخص التمكين تراوحت بين 1.00-3.50، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم 3 التي تنص على استخدام المصابيح الموفرة للطاقة خاصة في المناطق ذات الاستهلاك العالي وهو تقييم متوسط خاصة، يرجع هذا إلى توفر هذه المصابيح بأحجام وأسعار مختلفة في السوق الجزائرية، وكذلك لأثبات نجاعتها في التقليل من استهلاك الطاقة.

في حين كانت ادناها الفقرة رقم 8 والتي تنص على استخدام الألواح الشمسية لإنتاج الماء الساخن (40٪ أقل من الطاقة المستهلكة) وهو تقييم ضعيف وهذا ما يدل على عدم استعمالهم

للألواح الشمسية يرجع لذلك إلى البيئة العامة في الجزائر حيث تغيب ثقافة استعمال الألواح الشمسية من جهة وغلائها وعدم توفرها في السوق. غير ان هناك اتجاه نحو استعمالها ولكن بنسق ضعيف جدا.

جاء إجمالي المتوسطات الحسابية ما قيمته 2.51 وانحراف معياري بـ 0.839، وبذلك فإن درجة التطبيق متوسطة فيما يخص التقليل في استهلاك الطاقة على الرغم من درجة التطبيق العالية في متابعة الطاقة.

جدول رقم15: تقليل استهلاك الطاقة في الفنادق محل الدراسة

تقليل استهلاك الطاقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
استعمال (key card) لإيقاف الكهرباء عند خروج الزبائن من الغرفة	**3.17**	**1.835**	**متوسطة**
استعمال نظام استشعار الحركة للإضاءة	**2.83**	**2.041**	**متوسطة**
استخدام المصابيح الموفرة للطاقة خاصة في المناطق ذات الاستهلاك العالي	**3.50**	**1.517**	**متوسطة**
تثبيت أجهزة ضبط الوقت وأجهزة الكشف لتقليل مدة الإضاءة (الحمامات، ...)	**2.67**	**1.966**	**متوسطة**
تقليل استعمال الإضاءة الاصناعية خلال النهار (استخدام ضوء النهار)	**2.67**	**1.966**	**متوسطة**
تشغيل المعدات وفقًا لتوصيات الشركات المصنعة لتحسين الكفاءة الطاقوية	**3.17**	**1.329**	**متوسطة**
تثبيت أنظمة العزل الفعالة لتجنب فقدان الحرارة و/أو البرودة	**2.50**	**1.643**	**متوسطة**
استخدام الألواح الشمسية لإنتاج الماء الساخن (40٪ أقل من الطاقة المستهلكة)	**1.00**	**0.00**	**ضعيفة**
تركيب نظام تكييف هواء يتوقف تلقائياً عندما فتح النوافذ	**1.17**	**0.408**	**ضعيفة**
الإجمالي	**2.51**	**0.839**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

1-3 الحد من ضياع الطاقة

أما فيما يخص فقرات الحد من ضياع الطاقة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.50-4.83، حيث كانت أعلاها في الفقرة 2 الحفاظ على أنظمة التدفئة، التكييف والتهوية لضمان التشغيل الأمثل وهذا التقييم عالي، وكانت أدناها في الفقرة رقم 3 والتي تناولت عزل أنابيب الماء الساخن بشكل جيد لتجنبها فقدان الحرارة وكان التقييم متوسط، ومن كل هذه الفقرات الخاصة بالحد من ضياع الطاقة قدر المتوسط الحسابي الاجمالي بـ 4.30 والانحراف المعياري بـ 0.451، وهذا يدل على أن الفنادق مهتمة في الحد من ضياع الطاقة، حيث جاءت درجة التطبيق عالية نتيجة لسهولة الإجراءات والتي تدخل ضمن الصيانة الدورية لشبكة الكهرباء، الماء والغاز لكل مؤسسة فندقية.

جدول رقم16: الحد من ضياع الطاقة في الفنادق محل الدراسة

الحد من ضياع الطاقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تنظيم الصيانة الوقائية لشبكة الكهرباء والمعدات	**4.17**	**1.329**	**عالية**
الحفاظ على أنظمة التدفئة، التكييف والتهوية لضمان التشغيل الأمثل	**4.83**	**0.408**	**عالية**
عزل أنابيب الماء الساخن بشكل جيد لتجنبها فقدان الحرارة	**3.50**	**1.517**	**متوسطة**
تثبيت النوافذ الزجاجية المزدوجة	**4.50**	**0.837**	**عالية**
حماية النوافذ من الشمس للحد من احتياجات تكييف الهواء (الستائر،....)	**4.50**	**0.837**	**عالية**
الإجمالي	**4.30**	**0.451**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

1-4 إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة

المتوسط الحسابي فيما يخص إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة تراوح بين1.00-3.17، حيث كان أعلاه في الفقرة رقم 2 والتي تنص على تركيب دارات مغلقة لاستعادة البخار وإعادة استخدامه. أما استعادة الحرارة من المكثفات في وحدات التبريد لتسخين المياه واستعمال مصادر تجديد الطاقة فهي تعتبر ممارسات غير موجودة تقريبا في الفنادق محل الدراسة، هذا

يدل على أن الفنادق لا تدرك أهمية اعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة في التقليل من الأثر البيئي لنشاطها من جهة وله تأثير اقتصادي في تخفيض تكاليف استهلاك الطاقة من جهة أخرى.

جدول رقم17: إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة في الفنادق محل الدراسة

إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
استعادة الحرارة من المكثفات في وحدات التبريد لتسخين المياه	**2.17**	**1.329**	**ضعيفة**
تركيب دارات مغلقة لاستعادة البخار وإعادة استخدامه	**3.17**	**1.722**	**متوسطة**
استعمال مصادر تجديد الطاقة (الشمس، الرياح ...)	**1.00**	**0.000**	**ضعيفة**
الإجمالي	**2.11**	**0.886**	**ضعيفة**

المصدر: نتائج الاستبيان

جاءت الممارسات في الفنادق محل الدراسة فيما يخص تسيير الطاقة متوسطة، رجحتها مراقبة استهلاك الطاقة والحد من ضياعها والتي تعتبر إجراءات روتنية وعادية بالنسبة لي فندق. لكن يبقى الحديث عن التسيير الفعلي للطاقة عند تطبيق وإيجاد الحلول الممكنة للتقليل وإعادة استعمال هذه الطاقة، فمراقبتها والحد من بعض التسربات لا يفسر بالفعل التطبيق الجيد لتسير الطاقة.

شكل رقم7: تسيير الطاقة في الفنادق محل الدراسة

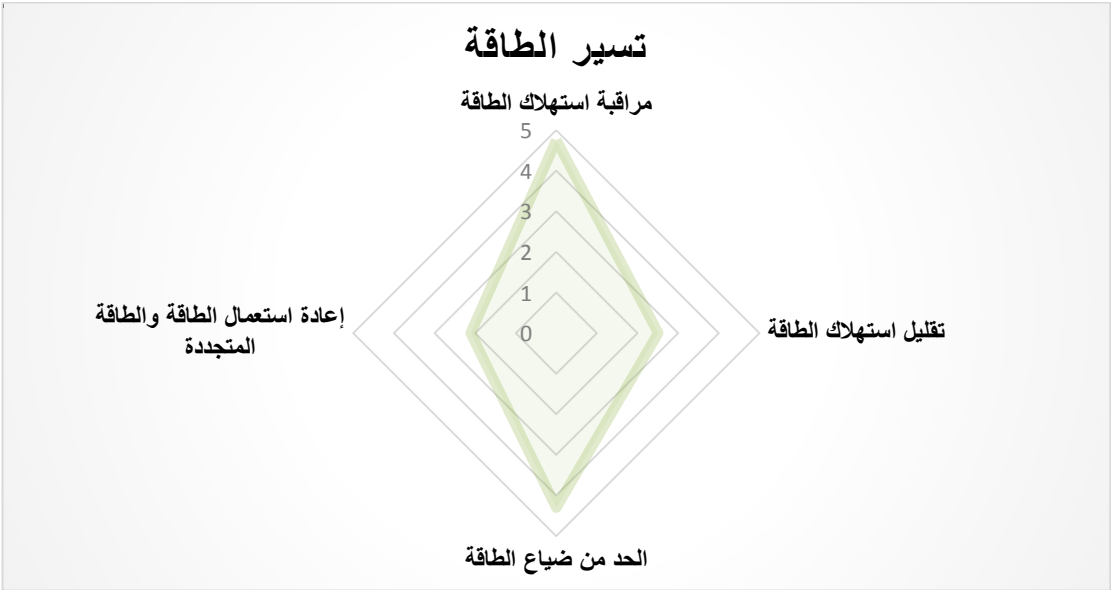

المصدر: نتائج الاستبيان

2- تسيير المياه

2-1متابعة استهلاك المياه

المتوسط الحسابي قيمتهما 4.33، حيث كانت الفقرة رقم 1 و2 التي تخص تحديد كمية وتكلفة المياه المستهلكة شهريًا، تحديد الأنشطة والمناطق ذات الاستهلاك العالي يقيمون الفقرة تقييما عاليا، وكان مقدار متوسط المتوسطات لفقرات الخاصة متابعة استهلاك المياه بـ 4.33 وانحراف معياري قدر بـ 0.816، وهذا يدل على أن الفنادق تتابع استهلاك المياه وهناك تطبيق عالي لذلك

جدول رقم18: متابعة استهلاك المياه في الفنادق محل الدراسة

متابعة استهلاك المياه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تحديد كمية وتكلفة المياه المستهلكة شهريًا	**4.33**	**1.211**	**عالية**
تحديد الأنشطة والمناطق ذات الاستهلاك العالي	**4.33**	**0.816**	**عالية**
الإجمالي	**4.33**	**0.816**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

2-2 الحد من التسريبات

قيمة المتوسط الحسابي تراوحت بين4.33-4.50 ، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 01 والتي تضمنت المراقبة الدورية للحنفيات والأنابيب لمنع التسربات وهذا ما اعطته الفنادق من موافقة وتقييم عالية، بينما كانت ادنى قيمة في الفقرة رقم 02 التي تتعلق باستبدال المفاصل المعيبة وإصلاح الشقوق في الأنابيب، وهنا ايضا كان التقييم عاليا، اما فيما يخص المتوسط الحسابي الاجمالي للفقرتين الخاصة بالحد من التسريبات كان 4.41 بانحراف المعياري 0.664، وهذا ما يدل على ان الفنادق تطبيق بدرجة عالية الحلول التي تساعد عل الحد من التسربات وهنا كان التقييم الاجمالي عالي.

جدول رقم19: الحد من التسريبات في الفنادق محل الدراسة

الحد من التسريبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
المراقبة الدورية للحنفيات والأنابيب لمنع التسربات	**4.50**	**0.837**	**عالية**
استبدال المفاصل المعيبة وإصلاح الشقوق في الأنابيب	**4.33**	**0.816**	**عالية**
الإجمالي	**4.41**	**0.664**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

2-3 التقليل من استهلاك المياه

قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين 2.50-4.17، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 06 والتي تنص على رش المساحات الخضراء في وقت مبكر من الصباح أو المساء للحد من التبخر وقد ابدى معظم افراد العينة درجة تطبيق عالية، بينما كانت ادنى قيمة للمتوسط الحسابي في الفقرتين رقم03 و07 التي تناولت تركيب أنظمة الري الأوتوماتيكية.

من هنا نجد أن المتوسط الحسابي لفقرات التقليل من استهلاك المياه يقدر بـ 3.214 و بانحراف معياري قدره 1.55، وهذا يدل على ان الفنادق لا تركز كثيرا على التقليل من استهلاك المياه بالرغم من متابعتها الجيدة لاستهلاك المياه.

جدول رقم20: التقليل من استهلاك المياه في الفنادق محل الدراسة

التقليل من استهلاك المياه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تشجيع الزبائن استخدام المناشف والأفرشة ليوم كامل أو أكثر	3.33	1.862	متوسطة
تزويد الغرف بأجهزة لتوفير المياه والحفاظ عليها	3.33	1.633	متوسطة
استخدام حنفيات ذات تدفق من 20 إلى 12 لترا / دقيقة (40 ٪ من الاقتصاد)	2.50	1.761	متوسطة
استخدام الحنفيات الألية (استشعار حركة اليدين)	3.00	2.191	متوسطة
غرس النباتات التي تتكيف مع المناخ والأمطار في المنطقة	3.67	1.751	عالية
رش المساحات الخضراء في وقت مبكر من الصباح أو المساء للحد من التبخر	4.17	0.983	عالية
تركيب أنظمة الري الأوتوماتيكية	2.50	1.975	متوسطة
الإجمالي	3.214	1.55	متوسطة

المصدر: نتائج الاستبيان

2-4 إعادة استعمال المياه

فيما يتعلق بالفقرات الخاصة بإعادة استعمال المياه فقد تراوح المتوسط الحسابي بين 1.83-2.50، فقد كانت اعلاها في الفقرة رقم 03 التي تنص على معالجة المياه بطريقة مناسبة قبل إعادة استعمالها، بينما كانت ادنى قيمة للمتوسط الحسابي في الفقرتين رقم 02 و01 التي تناولتا جمع مياه الأمطار لاستعماله لاحقا (رش المساحات الخضراء مثلا) ، إعادة استخدام مياه المسبح لتنظيف حديقة مثلا وكان التطبيق جدا منخفضا. لهذا كان اجمالي المتوسطات الحسابية الذي قيمته 2.05 وبانحراف معياري 1.55، ما يفسر أن غالبية فنادق محل الدراسة لديها تطبيق منخفض فيما يخص إعادة استعمال المياه.

جدول رقم21: إعادة استعمال المياه في الفنادق محل الدراسة

إعادة استعمال المياه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
جمع مياه الأمطار لاستعماله لاحقا (رش المساحات الخضراء مثلا)	1.83	1.602	ضعيفة
إعادة استخدام مياه المسبح لتنظيف حديقة مثلا	1.83	1.602	ضعيفة
معالجة المياه بطريقة مناسبة قبل إعادة استعمالها	2.50	1.975	متوسطة
الإجمالي	2.05	1.55	ضعيفة

المصدر: نتائج الاستبيان

جاءت الممارسات في الفنادق محل الدراسة فيما يخص تسيير المياه مماثلة لتسيير الطاقة (متوسطة)، دائما تقوم الفنادق بمراقبة استهلاك المياه والحد من التسربات وأقل درجة التقليل من استهلاك وعادة استعمال المياه.

شكل رقم8: تسيير المياه في الفنادق محل الدراسة

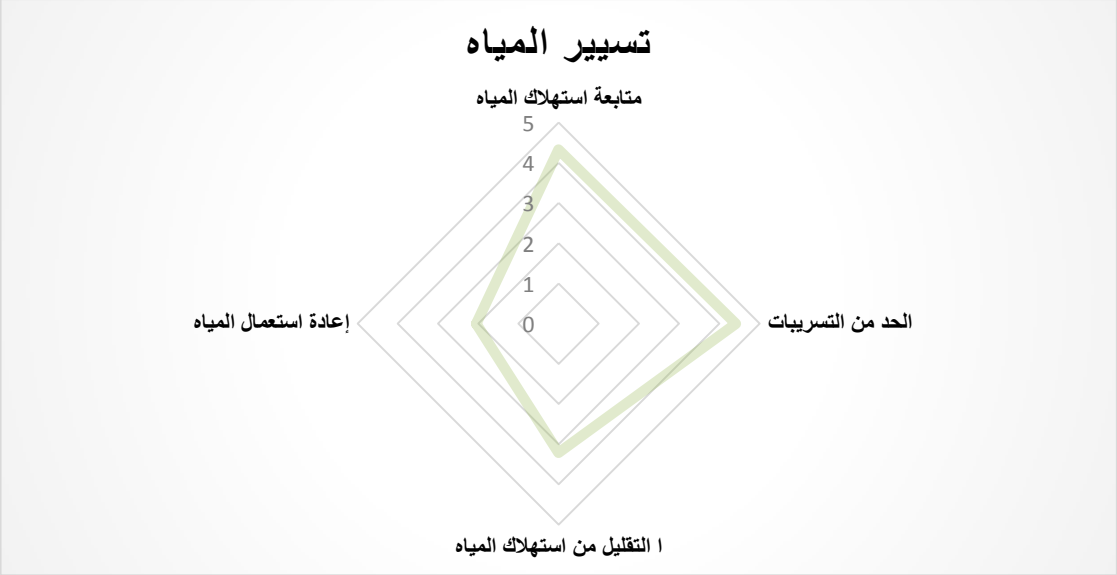

المصدر: نتائج الاستبيان

3- تسيير النفايات

3-1 تحليل المصادر الرئيسية للنفايات

المتوسط الحسابي تراوحت بين 1.83-3.17. ، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 02 و التي تضمنت تحديد تكاليف معالجة والتخلص من النفايات ، بينما كانت ادنى قيمة في الفقرة رقم 05 التي تتعلق تحديد الحاويات حسب الألوان أو الرموز لكل نوع من النفايات. اما فيما يخص المتوسط الحسابي الاجمالي للفقرات الخاصة تحليل المصادر الرئيسية للنفايات فكان 2.53 بإنحراف المعياري 1.505، وهذا ما يدل على ان المؤسسة لا تعتمد على تحليل المصادر الرئيسية للنفايات وهنا كانت درجة التطبيق متوسط ولكنها قريبة من الضعيف. على الرغم من إمكانية تطبيق بعض الإجراءات بكل سهولة وبأقل التكاليف.

جدول رقم22: تحليل المصادر الرئيسية للنفايات في الفنادق محل الدراسة

تحليل المصادر الرئيسية للنفايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تحديد كميات النفايات المتولدة	**2.34**	**1.506**	**متوسطة**
تحديد تكاليف معالجة والتخلص من النفايات	**3.17**	**1.722**	**متوسطة**
فرز النفايات عند المصدر	**2.67**	**1.966**	**متوسطة**
تنظيم العمل لتسهيل عملية فرز النفايات	**2.67**	**1.966**	**متوسطة**
تحديد الحاويات حسب الألوان أو الرموز لكل نوع من النفايات	**1.83**	**1.602**	**ضعيفة**
الإجمالي	**2.53**	**1.505**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

3-2 تقليل حجم النفايات

فيما يتعلق بفقرات تقليل حجم النفايات فقد تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين 5.00 و4.33، حيث كانت اعلاها في الفقرة رقم 02 التي تناولت صيانة وإصلاح المعدات قبل التفكير في استبدالها، أما ادنى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في الفقرتين رقم 01 و03 والتي تنصان على شراء المنتجات وفقا الاحتياجات، اختيار منتجات خضراء واستخدامها بشكل صحيح لزيادة مدة حياة المنتج وهنا كان التقييم عالي ايضا، وفي مجمل هذه الفقرات الخاصة بتقليل حجم النفايات فقد قدر المتوسط الحسابي الاجمالي بـ 4.63 والانحراف المعياري بـ 0.265، ودرجة التطبيق عالية نظرا ما يفسر الفنادق تسعى إلى تقليل حجم النفايات.

شكل رقم23:تقليل حجم النفايات في الفنادق محل الدراسة

تقليل حجم النفايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
شراء المنتجات وفقا الاحتياجات	**4.33**	**0.816**	**عالية**
صيانة وإصلاح المعدات قبل التفكير في استبدالها	**5.00**	**0.000**	**عالية**
اختيار منتجات خضراء واستخدامها بشكل صحيح لزيادة مدة حياة المنتج	**4.33**	**0.816**	**عالية**
استخدام المنتجات الممكن إعادة استعمالها	**4.83**	**0.408**	**عالية**
استخدام المنتجات سهلة التخلص	**4.67**	**0.516**	**عالية**
الإجمالي	**4.63**	**0.265**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

3-3 النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير

قيمة المتوسط الحسابي تراوحت بين 3.17 و2.50، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 03 والتي تضمنت اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخلص من النفايات الخاصة من موافقة متوسطة، بينما كانت ادنى قيمة في الفقرة رقم 02 التي تتعلق فصل النفايات الخاصة عن النفايات الأخرى من أجل تجنب التلوث ، وهنا كان التقييم متوسط قريب من الضعيف، اما فيما يخص المتوسط الحسابي الاجمالي للفقرات الخاصة بالنفايات الغير القابلة لإعادة التدوير فكان 2.88 بإنحراف المعياري 1.310، وهذا ما يدل على ان الفنادق لا تعيد التدوير ولا تفصل النفايات وكانت درجة التطبيق الاجمالية متوسطة، وهذا مرتبط بتحديد مصادر النفايات لا تسهل عمل الفرز وبالتالي معرفة النفايات الغير قابلة لإعادة التدوير عن تلك القابلة لذلك.

شكل رقم24: النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير في الفنادق محل الدراسة

النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
التخلص من النفايات غير القابلة لإعادة الاستخدام وغير القابلة لإعادة التدوير بالطرق المناسبة	**3.00**	**2.191**	**متوسطة**
فصل النفايات الخاصة عن النفايات الأخرى من أجل تجنب التلوث	**2.50**	**1.517**	**متوسطة**
اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخلص من النفايات الخاصة	**3.17**	**1.329**	**متوسطة**
الإجمالي	**2.88**	**1.310**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

3-4 تقليل نفايات التغليف

المتوسط الحسابي تراوح قيمته بين 3.17 و2.32، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 02 والتي تخص ترشيد المشتريات لتجنب الطلبات بكميات صغيرة يقيمون الفقرة تقييما متوسطا، وكانت ادنى قيمة في الفقرة رقم 1 والتي تناولت شراء المواد الأولية بأقل تغليف ممكن وقد ابدى معظم أفراد العينة درجة ضعيفة من الموافقة وذلك لعدم اهتمامها بتقليل نفايات

التغليف،وكان مقدار المتوسط الحسابي لفقرات الخاصة بتقليل نفايات التغليف بـ 2.72 وانحراف معياري قدر بـ 1.062، وهذا يدل على أن الفنادق لا تتوفر على ميزة تقليل نفايات التغليف، وهنا كان التقييم متوسط وقريب من الضعيف.

شكل رقم25: تقليل نفايات التغليف في الفنادق محل الدراسة

تقليل نفايات التغليف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
شراء المواد الأولية بأقل تغليف ممكن	**2.32**	**1.211**	**ضعيفة**
ترشيد المشتريات لتجنب الطلبات بكميات صغيرة	**3.17**	**0.753**	**متوسطة**
إعطاء الأولوية للموردين الذين يقوم بعملية استرجاع العبوات / الأغلفة	**2.67**	**1.862**	**متوسطة**
الإجمالي	**2.72**	**1.062**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

3-5 تقليل التأثير البيئي

المتوسط الحسابي لمجال تقليل التأثير البيئي تراوح بين 2.67 و 1.83، حيث كان أعلاه في الفقرتين رقم 01 و03 والتي نصت على التعرف على طرق إدارة النفايات والالتزام باللوائح والتنظيمات المحلية، بيع قطع المعدات الكهربائية والإلكترونية للمعدات التالفة وقد ابدى معظم أفراد العينة موافقة متوسطة وهو تقييم متوسط، وكانت أدنى قيمة المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 02 والتي تناولت حرق القمامة في الهواء الطلق، رميها أو دفنها وكان التقييم ضعيف، وكل هذه الفقرات الخاصة بتقليل التاثير البيئي نتج عنها المتوسط الحسابي الاجمالى الذي قدر بـ 2.38 وانحراف معياري بـ 1.123، هذا يدل على أن المؤسسة لا تدرك الدور الهام لتقليل التاثير البيئي، وهنا كان التقييم متوسط قريب من الضعيف .

شكل رقم26: تقليل التأثير البيئي من الفنادق محل الدراسة

تقليل التأثير البيئي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
التعرف على طرق إدارة النفايات والالتزام باللوائح والتنظيمات المحلية	**2.67**	**1.633**	**متوسطة**
حرق القمامة في الهواء الطلق، رميها أو دفنها	**1.83**	**1.602**	**ضعيفة**
بيع قطع المعدات الكهربائية والإلكترونية للمعدات التالفة	**2.67**	**1.862**	**متوسطة**

الإجمالي	**2.38**	**1.123**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

3-6 إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير

وفيما يتعلق بفقرات الاتصال الداخلي فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 2.17 و1.67، وكانت أعلاها في الفقرة رقم 02 والتي تنص على إعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية وأبدوا درجة ضعيفة، وكانت ادناها في الفقرة رقم 03 اللتي تنصان على إعادة تدوير الأوراق،.... وقد ابدوا درجة ضعيفة أيضا، من هنا يتبين من خلال المتوسط الحسابي الاجمالي للاتصال الداخلي الذي قدر بـ 1.88 و إنحراف المعياري بـ 1.572 أن الفنادق لا تتوفر على نظام لاعادة استعمال النفايات/ إعادة التدوير وهنا كان التقييم ضعيف.

جدول رقم27: إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير في الفنادق محل الدراسة

إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
جمع النفايات العضوية بشكل منفصل لتحويلها إلى أسمدة	**1.83**	**1.602**	**ضعيفة**
إعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية	**2.17**	**1.835**	**ضعيفة**
إعادة تدوير الأوراق،.....	**1.67**	**1.633**	**ضعيفة**
الإجمالي	**1.88**	**1.572**	**ضعيفة**

المصدر: نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: سياسات التموين المتبعة

1- سياسات الشراء

الجدول رقم 28: سياسات الشراء في الفنادق محل الدراسة

المجال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
سياسات الشراء	شراء واستعمال المنتجات المحلية	**3.17**	**1.169**	**متوسطة**
	تجنب شراء المنتجات الغير ضرورية	**4.00**	**1.673**	**عالية**
	إعطاء الأفضلية للمنتجات القابلة لإعادة التدوير والقابلة للتحلل البيولوجي	**2.50**	**1.517**	**متوسطة**
	انظر في معايير استهلاك الماء والطاقة عند	**3.83**	**1.329**	**عالية**

	شراء معدات جديدة			
	تفضيل المنتجات ذات التغليف القليل	**2.33**	**1.633**	**ضعيفة**
	تفادي شراء المنتجات التي لا يمكن التخلص منها	**2.67**	**1.506**	**متوسطة**
	شراء المنتجات العضوية (الخضار والفواكه الموسمية،...)	**4.67**	**0.516**	**عالية**
	شراء المنتجات بالجملة	**4.33**	**0.816**	**عالية**
	الإجمالي	**3.72**	**1.269**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

سياسات الشراء

نلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 4.67 و2.33 حيث كانت أعلاها العبارة رقم 07 وهي تنص على شراء المنتجات العضوية (الخضار والفواكه الموسمية،...)،وكان التقييم عاليا .في حين كانت أدناها في العبارة رقم 05 والتي تنص على تفضيل المنتجات ذات التغليف القليل ، وهذا ما يدل على عدم الاهتمام بهذه النقطة، وكل هذا نتج عنه المتوسط الحسابي لفقرات سياسات الشراء 3.72 في حين بلغ الانحراف المعياري 1.269 ، وبذلك فإن افراد العينة يرون أن سياسات الشراء عامة مفيدة واعطت تقييم عاليا.

الجدول رقم 29:شروط التخزين في الفنادق محل الدراسة

شروط التخزين	احترام شرط التخزين وفقًا لتعليمات الموردين أو تلك الواردة على العبوة (درجة الحرارة المناسبة، التهوية،...)	**4.50**	**0.837**	**عالية**
	وضع جدول زمني لصيانة مناطق التخزين / المستودعات	**4.33**	**1.211**	**عالية**
	تحديد مشاكل سوء الاستخدام أو التخزين	**4.50**	**0.837**	**عالية**
	تخزين المواد الكيميائية الخطرة في منطقة محددة محمية وآمنة	**4.83**	**0.408**	**عالية**
	وضع علامات واضحة على حاويات المواد الخطرة	**4.67**	**0.816**	**عالية**
	الإجمالي	**4.56**	**0.463**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

2- شروط التخزين

ونلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية التي تخص التمكين تراوحت بين 4.83 و 4.33، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم 04 التي تنص على تخزين المواد الكيميائية الخطرة في منطقة محددة محمية وآمنة النتج عنه تقييم إيجابي مايعني تقييم عالي ، في حين كانت ادناها الفقرة رقم 02 والتي تنص على وضع جدول زمني لصيانة مناطق التخزين / المستودعات وهو تقييم عالي، وكل هذه الفقرات شروط التخزين نتج عنها في إجمالي المتوسطات الحسابية ما قيمته 4.56، وإنحراف معياري بـ 0.463، وبذلك فإن الفنادق يعرفون جيدا مدى اهمية التخزين و شروطها و التقييم كان عاليا.

المطلب الثالث: التلوث السمعي، جود الهواء و التنوع البيولوجي

الجدول رقم 30:الضجيج

المجال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
الضجيج	تركيب أنظمة العزل	2.83	2.041	متوسطة
	استخدام الأجهزة مضادة للاهتزاز ومكافحة إعادة التردد	2.50	1.975	متوسطة
	استلام البضائع في أوقات محددة	3.33	1.366	متوسطة
	الإجمالي	2.88	1.695	متوسطة

المصدر: نتائج الاستبيان

1- الضجيج

أما فيما يخص فقرات الضجيج فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.33 و2.50، حيث كانت أعلاها في الفقرة 03 التي تنص على استلام البضائع في أوقات محددة، وهذا التقييم متوسط، وكانت أدناها في الفقرة رقم 02 والتي تناولت استخدام الأجهزة مضادة للاهتزاز ومكافحة إعادة التردد وكان التقييم متوسط أيضا، ومن كل هذه الفقرات الخاصة بالضجيج قدر المتوسط الحسابي الاجمالي بـ 2.88 والانحراف المعياري بـ 1.695، وهذا يدل على أن جل الفنادق يبدون موافقة متوسطة حول الضجيج ، حيث كان التقييم متوسط.

الجدول رقم 31:جودة الهواء

جودة الهواء (الخارجي والداخلي)	تغيير بانتظام مرشحات معدات تكييف الهواء	**3.50**	**1.378**	**متوسطة**
	استعمال المبردات التي تحتوي (CFCs)	**3.33**	**1.862**	**متوسطة**
	مراقبة التسرب في دوائر التبريد والتسخين	**4.33**	**0.816**	**عالية**
	استعمال طفايات الحريق التي لا تحتوي على الهالونات	**2.83**	**1.602**	**متوسطة**
	ضمان تهوية جيدة للمساحات الداخلية	**4.00**	**1.673**	**عالية**
	تحديد مصادر التلوث للقضاء على آثارها أو تقليلها	**3.83**	**1.602**	**عالية**
	استعمال مواد التنظيف القابلة للتحلل الحيوي	**3.00**	**1.789**	**متوسطة**
	الحد من استخدام المواد الكيميائية المضرة بالبيئة والصحة العمومية	**3.00**	**1.673**	**متوسطة**
	الإجمالي	**3.47**	**1.297**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

2-جودة الهواء (الخارجي والداخلي)

ويتضح كذلك من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجال جودة الهواء (الخارجي والداخلي) تراوح بين 4.33 و 2.83، حيث كان أعلاه في الفقرة رقم 03 والتي تنص على مراقبة التسرب في دوائر التبريد والتسخين ، وقد ابدى معظم أفراد العينة موافقة عالية وهو تقييم عالي، وكانت أدنى لقيمة المتوسط الحسابي في الفقرة رقم 04 والتي تناولت استعمال طفايات الحريق التي لا تحتوي على الهالونات وكان التقييم متوسط قريب من الضعيف، وكل هذه الفقرات الخاصة بجودة الهواء نتج عنها المتوسط الحسابي الاجمالى الذي قدر بـ 3.47 وانحراف معياري بـ 1.297، هذا يدل على أن الفنادق لا تدرك جيدا الدور الهام لجودة الهواء، وهنا كان التقييم متوسط قريب من الضعيف.

2- التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية

الجدول رقم 32: التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
احترام المعايير البيئية عند إنشاء أو توسيع الفندق	**4.00**	**1.549**	**عالية**
تعزيز تكامل الصورة البصرية مع البيئة المحيطة (النمط المعماري)	**4.00**	**1.549**	**عالية**
الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الطبيعي	**4.33**	**0.816**	**عالية**
تخصيص المساحات الخضراء والحدائق	**4.00**	**1.549**	**عالية**
إنشاء مواقف السيارات في منطقة مخفية عن واجهة الفندق	**3.83**	**1.602**	**عالية**
تقديم النصائح والتوجيهات للزبائن بشأن حماية البيئة	**3.17**	**1.472**	**متوسطة**

المساهمة في الحفاظ على الطبيعة (القيام بتنظيف الشاطئ بمشاركة متطوعين من الفندق،..)	3.33	1.862	متوسطة
اجمالي التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية	**3.80**	**0.879**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي تراوح قيمته بين 4.33 و3.17، حيث كانت أعلاها في الفقرة رقم 03 و التي تخص الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الطبيعي حيث ان اغلب افراد العينة يقيمون الفقرة تقييما عاليا، وكانت ادنى قيمة في الفقرة رقم 06 والتي تناولت تقديم النصائح والتوجيهات للزبائن بشأن حماية البيئة وقد ابدى معظم أفراد العينة درجة متوسطة من الموافقة وذلك تطبيق التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية، وكان مقدار المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 3.80 و إنحراف معياري قدر بـ 0.879، وهذا يدل على أن الفنادق تتوفر على التنوع البيولوجي، وهنا كان التقييم عالي.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة

المطلب الأول: البعد الاجتماعي

1- شروط العمل

الجدول رقم 33:شروط العمل في الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
لدى جميع الموظفين عقود عمل رسمية مكتوبة	5.00	0.000	عالية
معدل ساعات عمل الموظفين لا يزيد عن المتوسط الوطني	4.67	0.516	عالية
حرية ترك العمل دون عقوبات	3.67	1.751	عالية
الأجر يساوي على الأقل الأجر القانوني الوطني الأدنى	4.50	0.548	عالية
تعويض مالي للعمال مقابل ساعات العمل الإضافية (عندما لا يكون الوقت كمقابل)	3.00	1.673	متوسطة
يمنح للموظفين بعض الامتيازات (الزي الرسمي المجاني، الوجبات المجانية، دفع منحة الأمومة، التعويض عن إصابات العمل أو أثناء المرض، النقل المجاني، الحصول على فرص لتطوير مهاراتهم كتعلم اللغات، برمجيات، التطوير المهني المستمر...).	4.33	0.816	عالية
يوجد إجراءات وقوانين تأديبية موثقة، وكل العمال على دراية بها	4.00	1.549	عالية
يسمح بوجود ممثل أو متحدث باسم العمال لمناقشة قضايا ومشاكل الموظفين	4.00	1.673	عالية
يسمح للموظفين بالانضمام إلى نقابة أو منظمة لصناعة السياحة في المنطقة	3.33	1.633	متوسطة
عدم التمييز بين الأشخاص فيما يتعلق بالتوظيف، الحصول على	4.83	0.408	عالية

التدريب والمناصب العليا			
يمكن للموظفين رفع الشكاوي (المتعلقة بالتحرش، طلب التعويض،....)	4.67	0.816	عالية
اجمالي شروط العمل	**4.18**	**0.190**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

ونلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية التي تخص شروط العمل تراوحت بين 5.00 و 3.00، حيث كانت أعلاها الفقرة رقم 1 التي تنص على أن لدى جميع الموظفين عقود عمل رسمية مكتوبة النتج عنه تقييم إيجابي، في حين كانت ادناها الفقرة رقم 05 والتي تنص على تعويض مالي للعمال مقابل ساعات العمل الإضافية (عندما لا يكون الوقت كمقابل) وهو تقييم متوسط، وكل هذه الفقرات الخاصة بشروطالعمل نتج عنها في إجمالي المتوسطات الحسابية ما قيمته 4.18، وإنحراف معياري بـ 0.190 ، وبذلك فإن الفنادق مهتمين بشروط العمل ويعطينا بذلك تقييم عالي.

2- العلاقة بالمجتمع المحلي

الجدول رقم 34:العلاقة بالمجتمع المحلي الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
بعد إنشاء الفندق، مازال بإمكان السكان المحليين الوصول إلى بعض المرافق العمومية (البحر مثلا) واستخدامها	2.83	2.041	متوسطة
احترام عادات وتقاليد المنطقة	4.83	0.408	عالية
عدم التمييز خاصة في التوظيف بالنسبة لسكان المنطقة	4.83	0.408	عالية
المساهمة في نشر والتعريف بالثقافة المحلية مع مشاركة الأطراف الأخرى (جمعيات، ...)	3.50	1.049	متوسطة
التبرع لإنجاز مشاريع تنموية محلية	2.67	1.633	متوسطة
الدعم المعنوي والمادي من خلال تنظيم بعض الأنشطة الجمعوية أو المشاركة فيها	2.83	1.602	متوسطة
تقديم الإرشادات والنصائح للزبائن حول السلوك المناسب والبروتوكولات خارج الفندق (قواعد اللباس،...)	2.67	1.633	متوسطة
تقديم معلومات كافية لتشجيع الزبائن على استكشاف المنطقة خارج حدود الفندق	3.83	0.983	عالية
اجمالي العلاقة بالمجتمع المحلي	**3.50**	**0.836**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 4.83 و2.67 حيث كانت أعلاها العبارتين رقم02 و03 و تنصان على احترام عادات وتقاليد المنطقة، عدم التمييز خاصة في

التوظيف بالنسبة لسكان المنطقة، وهذا ما يدل على ان الفنادق يهتمون بالعلاقة مع المجتمع المحلي .في حين كانت أدناها 2.67 في العبارتين رقم 05 و07 والتي تنصان على التبرع لإنجاز مشاريع تنموية محلية، تقديم الإرشادات والنصائح للزبائن حول السلوك المناسب والبروتوكولات خارج الفندق (قواعد اللباس،...)، وكل هذا نتج عنه المتوسط الحسابي لفقرات ابالمحتمع المحلي 3.50 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.836 ، وبذلك فإن افراد العينة يرون أن العلاقة مع المجتمع المحلي تعطي تقييم عالي.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

1- نموذج أعمال الفندق

الجدول رقم 35: نموذج اعمال الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تحقيق الميزة النسبية	**4.33**	**0.516**	**عالية**
تطوير وزيادة حجم الفندق	**4.00**	**1.549**	**عالية**
تخفض التكاليف	**4.00**	**1.095**	**عالية**
إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإدارة التكاليف	**4.33**	**0.816**	**عالية**
تحسين الحصة السوقية الفندق	**4.50**	**0.548**	**متوسطة**
تخفيض استهلاك الموارد (الكهرباء ، المياه ، إلخ)	**4.00**	**1.549**	**عالية**
الاستثمار لضمان تنفيذ جيد للممارسات الخضراء في الفندق	**2.67**	**1.033**	**متوسطة**
اجمالي نموذج أعمال الفندق	**3.97**	**0.660**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

وفيما يتعلق بفقرات نموذج اعمال الفندق فقد تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين 4.50 و2.67، حيث كانت اعلاها في الفقرة رقم 05 التي تناولت تحسين الحصة السوقية الفندق ، وقد قيمة تقييما متوسط، أما ادنى قيمة للمتوسط الحسابي لمخزن البيانات كانت في الفقرة رقم 07 والتي تنص على الاستثمار لضمان تنفيذ جيد للممارسات الخضراء في الفندق ، وهنا كان التقييم متوسط ايضا ولكنه قريب نوعا ما من التقييم الضعيف، وفي مجمل هذه الفقرات الخاصة بنموذج اعمال الفندق فقد قدر المتوسط الحسابي الاجمالي بـ 3.97 والانحراف المعياري بـ 0.660، و التقييم هنا عالي نظرا لإعتماد الفندق على نموذج اعمال للفندق.

2- الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء

الجدول رقم36: الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تعزيز رضا الموظفين	**2.67**	**1.506**	**متوسطة**
ولاء العميل	**3.50**	**1.378**	**متوسطة**
تحسين سمعة الشركة	**4.83**	**0.408**	**عالية**
فوائد تجارية طويلة الأجل4	**3.67**	**1.033**	**عالية**
خلق علاقات جيدة مع المجتمع المحلي	**4.33**	**0.516**	**عالية**
تجنب العقوبات من قبل السلطات البيئية (دفع الرسوم والغرامات)	**4.17**	**1.602**	**عالية**
اجمالي الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء	**3.86**	**0.487**	**عالية**

المصدر: نتائج الاستبيان

أما بالنسبة لفقرات التي تخص الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء فقد تراوح المتوسط الحسابي بين 4.83 و 2.67 ، وكانت اعلى نسبة للمتوسط الحسابي في الفقرة رقم 03 والتي تنص على تحسين سمعة الشركة وقد ابدى اغلب افراد العينة درجة موافقة عالية، وهذا ما يدل على ان تطبيق الممارسات الخضراء لها فوائد في حين كانت ادنى نسبة للمتوسط الحسابي للفقرة رقم 01 و الخاصة ب تعزيز رضا الموظفين ، وقد اجاب اغلب افراد العينة بدرجة موافقة متوسطة، ومن كل هذا يتضح ان اجمالي المتوسطات بلغ 3.86 والانحراف المعياري 0.487 هذا يعني ان الفنادق كان لديها عوائد من وراء تطبيقها للممارسات الخضراء وهنا كان التقييم عاليا .

3- دوافع تطبيق الممارسات الخضراء

الجدول رقم 37: دوافع تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
التشريعات والتنظيمات	**3.67**	**1.506**	**عالية**
تخفيض التكاليف	**4.33**	**1.033**	**عالية**
زيادة القدرة التنافسية	**3.83**	**1.169**	**عالية**
حماية البيئة وضمان الاستدامة	**4.17**	**0.753**	**عالية**
وجود دعم من الدولة، الجماعات المحلية أو المنظمات الغير حكومية	**2.50**	**1.225**	**متوسطة**
لا يوجد دافع	**1.83**	**0.983**	**ضعيفة**
اجمالي دوافع تطبيق الممارسات الخضراء	**3.38**	**0.501**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

وفيما يتعلق بفقرات مخزن البيانات فقد تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين 4.33 و1.83، حيث كانت اعلاها في الفقرة رقم 02 التي تناولت تخفيض التكاليف ، وقد قيمة هذه الفقرة تقييما عاليا، أما ادنى قيمة للمتوسط الحسابي في الفقرة رقم 06 والتي تنص على وجود دافع ، وهنا كان التقييم ضعيف ، وفي مجمل هذه الفقرات فقد قدر المتوسط الحسابي الاجمالي بـ 3.38 والانحراف المعياري بـ 0.501 ، و التقييم هنا متوسط.

4- عوائق تطبيق الممارسات الخضراء

الجدول رقم38: عوائق تطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
تكاليف التنفيذ والصيانة المرتفعة	**4.33**	**0.816**	**عالية**
تكاليف استثمارية عالية في المقابل العائد على الاستثمارات بطيء	**4.33**	**0.816**	**عالية**
عدم وجود أو كفاية المصادر المالية	**2.67**	**1.366**	**متوسطة**
وعي بيئي غير كافٍ لضيوف الفندق	**2.83**	**1.722**	**متوسطة**
عدم وجود مصادر عن التطبيق الجيد للممارسات الخضراء	**2.67**	**1.633**	**متوسطة**
نقص المعرفة والمهارات لدى موظفي الفندق	**2.50**	**1.517**	**متوسطة**
عدم وجود دعم حكومي	**2.83**	**1.602**	**متوسطة**
الخوف من خسارة الزبائن	**2.83**	**1.602**	**متوسطة**
اجمالي عوائق تطبيق الممارسات الخضراء	**3.12**	**1.00**	**متوسطة**

المصدر: نتائج الاستبيان

ونلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي تراوحت بين 4.33 و2.67، حيث كانت أعلاها في الفقرتين رقم 01 و02 التي تضمنت تكاليف التنفيذ والصيانة المرتفعة، تكاليف استثمارية عالية في المقابل العائد على الاستثمارات بطيء وكان التقييم عاليا، بينما كانت ادنى قيمة في الفقرة رقم03 و05 التي تتعلق بعدم وجود أو كفاية المصادر المالية، عدم وجود مصادر عن التطبيق الجيد للممارسات الخضراء، وهنا كان التقييم متوسط، اما فيما يخص المتوسط الحسابي الاجمالي لعوائق تطبيق الممارسات الخضراء فكان 3.12 بإنحراف المعياري 1.00، وهنا كان التقييم الاجمالي متوسط، وهذا يدل ان معظم الفنادق لديها عوائق في تطبيق الممارسات الخضراء.

نتائج واختبار فرضيات الدراسة

– غالبية الفنادق محل الدراسة على علم بوجود قوانين وتنظيمات تطبيق التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية، وترى أن ممارساتها مسؤولية الفنادق.

– نصف عينة الدراسة لديها سياسة واضحة ومكتوبة، غير ان هذا ما يعني بالضرورة وجود ممارسات وتطبيقات على أرض الواقع.

– غالبية الفنادق محل الدراسة تقوم بتدريب واعلام الموظفين بالإجراءات السياسة المتبعة (الممارسات الخضراء)، وهناك اتفاق اجمالي بضرورة وجود هذه البرامج التدريبية. تتمثل هذه الإجراءات أساسا في: برنامج التعريف عن بدء العمل (ليس بالضرورة فيه الممارسات البيئة بل أكثر وصف للوظيفة) وبرنامج تدريب العمال على شكل دورات مختلفة المواضيع.

– السياسة البيئية تتأثر كثيرا بالتصنيف، فهي دائما حاضرة وواضحة في الفنادق 05 نجوم، كذلك بالنسبة للفنادق 4 نجوم وأحيانا محل الدراسة. يفسر ذلك من خلال الإجابات السابقة وكذلك مدى تخصيص الفنادق لمبالغ سنوية لتنفيذ هذه الممارسات. كما نجد ان الفنادق 03 نجوم بين تلك المؤسسات التي ممكن ان تعي أهمية البعد البيئ إلا ان تطبيقها أمر أخر.

– جاءت الممارسات في الفنادق محل الدراسة فيما يخص تسيير الطاقة متوسطة، رجحتها مراقبة استهلاك الطاقة والحد من ضياعها والتي تعتبر إجراءات روتنية وعادية بالنسبة لي فندق. لكن يبقى الحديث عن التسيير الفعلي للطاقة عند تطبيق وإيجاد الحلول الممكنة للتقليل وإعادة استعمال هذه الطاقة، فمراقبتها والحد من بعض التسربات لا يفسر بالفعل التطبيق الجيد لتسير الطاقة.

– الممارسات فيما يخص تسيير المياه مماثلة لتسيير الطاقة (متوسطة)، دائما تقوم الفنادق بمراقبة استهلاك المياه والحد من التسربات وأقل درجة التقليل من استهلاك وعادة استعمال المياه.

– ممارسات إدارة النفايات جاء متوسطة أيضا، خاصة فيما يخص تحليل المصادر الرئيسية للنفايات وبالتالي عدم القدرة على تحديد النفايات الغير قابلة لإعادة التدوير. كذلك تقليل نفايات التغليف وإعادة التدوير هذه الخيرة تعود إلى غياب المؤسسات المختصة في ذلك أي عدم وجود صناعة إعادة التدوير في الجزائر ولكل القطاعات.

– تتبع الفنادق محل الدراسة سياسات التموين (شراء والتخزين) التقليدية التي لا تأخذ في عين الاعتبار التقدم الحاص في مجال الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد من جهة، وغياب سوق لمثل هذه الخدمات في الجزائر.

– الممارسات فيما يخص التلوث السمعي جاءت ضعيفة، يفسر ذلك بتموقع غالبية الفنادق محل الدراسة بعيدة نسبية عن الضجيج، ولكنها جاءت متوسطة في الممارسات المتعلقة بجودة الهواء.

– تراعي الفنادق محل الدراسة شروط العمل وتضمن لهم البيئة المناسبة بالرغم من ان كل الفنادق خاصة والصورة السلبية السائدة في الجزائر عن العمل في القطاع الخاص.

– غياب نسبي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الفنادق مع أن الإجابات جاءت إيجابية فيما يخص العلاقة مع المجتمع المحلي.

– نموذج الأعمال للفنادق يعتمد بدرجة كبيرة على إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإدارة التكاليف.

– الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء حسب الفنادق تتمثل في: تحسين سمعة الشركة، خلق علاقات جيدة مع المجتمع المحلي وتجنب العقوبات من قبل السلطات المسؤولة عن البيئة.

– عوائق تطبيق الممارسات الخضراء ترجعها غالبية الفنادق إلى تكاليف التطبيق والتنفيذ، وتعتبرها تكاليف استثمارية عالية في المقابل العائد على الاستثمارات بطيء. غير انها أخلفت بعض الحلول الغير المكلفة لتطبيقها.

– تعتبر كل من الدعم المالي والتقني للتنفيذ والوعي بأهمية التأثير على البيئة من طرف أصحاب الفنادق عوامل مهمة التي تساعد على تطبيق السياسات الخضراء حسب غالبية فنادق محل الدراسة، تأتي في المرتبة الثانية كل من تكثيف التشريعات، الحصول على المعلومات والممارسات الجيدة وبدرجة قليلة جدا المنافسة، وهذا صحيح نسبيا لغيات صناعة سياحية حقيقة في الجزائر ووجود عرض أقل بكثير من الطلب.

مما سبق يمكن اختبار صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

الفرضية الأولى: خاطئة. أثبتت الدراسة أنه توجد سياسة واستراتيجية واضحة للسياحة المستدامة لدى غالبية الفنادق محل الدراسة.

الفرضية الثانية: صحيحة. مستوى متوسط لتطبيق الممارسات الخضراء في الفنادق محل الدراسة، بالرغم من وجود سياسة واستراتيجية واضحة فإن الممارسات تبقى متوسطة في غالبية النقاط الأساسية، ويقتصر التطبيق إلا على بعض الإجراءات العادية وليس حلول مبتكرة.

الفرضية الثالثة: صحيحة نسبيا. يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في ممارسات التنمية المستدامة في الفنادق محل الدراسة خاصة فيما يخص شروط العمل (يبقى محل تساؤل حتى تأتي دراسات تؤكد ذلك من وجهة نظر الموظفين).

الفرضية الرابعة: صحيحة. الفنادق محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي بشكل كبير جدا ودرجة التطبيق المتوسطة للممارسات الخضراء تعود إلى اعتبارها استثمار عائده بطيء جدا.

الـــخـــاتـــمـــة العـــامـــة

يتضح من خلال هذا البحث أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية واستغلال السياحة البيئية لما لها من فوائد علمية وثقافية واقتصادية. والجدير بالذكر أنه على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح واشباع رغباتهم من حيث زيارة الا ماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

وعند النظر للجزائر على وجه الخصوص نجد أنها تمتلك مزاًيا سًياحًية تؤهلها لتحتل الصدارة على الاقل فًالمستوى الافريقي، غيًر أن نشاطها السًياحًي ضئًيل جدا مقارنة بمجموعة من الدول السيًاحًية التًي لا تمتلك ما تملكه الجزائر من موارد سًياحًية كتونس و المغرب , و هذا لاعتبار القطاع السًياحًي قطاعا ثانوًيا رغم البرامج و الاستراتيجيات التي بذلت من أجل النهوض بهذا القطاع على غرار المخطط التوجًيهًي للتهًيئة السًياحًية لأفاق 2025.

ولقد غدت السياحة المستدامة منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفاً من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية.

يبقى تطبيق الممارسات الخضراء في الجزائر مرهونا بتطوير القطاع السياحي والتنظيمات المعمول فيها خاصة فيما يخص الجانب البيئي والاجتماعي، فالفنادق الجزائرية تمشي بمنطق الطلب أكبر بكثير من العرض عكس كل الدول السياحية المعروفة كالجارتين تونس والمغرب. فهي لا تسعى إلى جذب زبائن لغياب تام للمنافسة.

تتمثل الاقتراحات الممكن تقديمها بعد التوصل إلى نتائج الدراسة سابقة الذكر فيما يلي:

- الاستثمار أكثر في إيجاد الحلول للتخفيف من أثر البيئة، من المذائبة مع مؤسسات القطاع أو حتى مع مختلف المؤسسات في القطاعات الأخرى،
- نشر الوعي لدى الزائر للترشيد في استهلاك الطاقة، النفايات،...

- تدريب الموظفين على الممارسات الخضراء خاصة تلك التي تتعلق بالسلوك الفردي،
- توفير شروط العمل المناسبة للعمال والتقرب أكثر نحو بناء علاقة جيدة مع المجتمع المحلي،
- الشراكة مع الجامعات في مجال البحث عن حلول تسييرية وتكنولوجية في مجال التنمية المستدامة.
- الاعتبار الاستثمار في الممارسات الخضراء له عوائد اقتصادية، يمكن البدء بالتطبيقات الأقل تكلفة، الأكثر أهمية والأكبر أثرا.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وادارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الرفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.
2. خربوطللي صلاح الدين، **السياحة المستدامة**، دار الرضا، دمشق،2004.
3. عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد ابو زنط ،**التنمية المستديمة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها** ، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن، 2007.
4. عمر بن لخضر خلفلاوي، **التنمية المستدامة للمنظمات**، دار الايام للشروق والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2016.
5. محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلة والخارجة بمصر**، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
6. مصطفى يوسف كافي، "**التنمية السياحية**"، دار ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة،2017.
7. منور أوسرير ومحمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

قائمة المجلات والملتقيات

1. أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية للمجال العربي والمتوسطي، باجة، تونس، 26-27-2012.
2. جمالل جعبل، عمر عيساني ،**التنمية المستدامة واقع وافاق** ،الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ،يومي 06-07.
3. حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.
4. دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

5. شاقور جلطية ،طهراوي دومة، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة** ،الملتقى الدولي 13 ، يومي 14-15 نوفمبر 2016.

6. عبد القادر ابراهيم عطية حماد ،**تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة** ،مجلة العلوم الاسلامية للبحوث الانسانية ،المجلد 23 ،العدد الاول ،ص ص261-294 ،يناير 2015 .

7. عزالدين ادم النور، **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**،2014، مقالة.

8. عزي هاجر، سالمي رشيد ،**واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**،مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول :استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،يومي23-24افريل 2018.

9. عمر حوتية، **واقع قطاع السياحة في الجزائر و افاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة ادرار الجزائر، ص ص 406-407 .

10. عمروش تومية ،**متطلبات السياحة المستدامة ببلدية بومرداس**،مقالة ،جامعة المسيلة

11. فارس بوباكور، سليم بوقنة، **النقل والتنمية: حالة استثمارات النقل قيد الانجاز في الجزائر. الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري "قراءات حديثة في التنمية"**، جامعة الحاج لخضر باتنة، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، 2009.

12. فيصل ذيب، **التنمية السياحية المستدامة و ازمات تنمية القطاع السياحي ومعوقاته**، مجلة العلوم الانسانية، عدد45 جوان 2016.

13. فيضل حضري، وهيبة بورلعين، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 151-152.

قائمة المقالات باللغة الاجنبية :

1. Karem Delchet, **qu'est-ce que le développement durable**, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, P 60.
2. Luiz, **Sustainable tourism development a critique** journal of sustainable.
3. Sharpley, R the myth of sustainable tourism Richard, csd working paper series 2009/2010
4. Tehran, Iran.American International Journal of Social Science 2012, Vol. 1 No.10
5. Yazdi, S, **Sustainable Tourism** Department of Economics South Tehran Branch, Islamic Azad University

قائمة المذكرات:

1. بركات غنية، **قياس رضا مستعملي خدمات النقل العمومي الحضري الجماعي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010.
2. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011/2010.
3. عبد الباقي محمد، م**ساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2009/ 2010
4. محمد بوحجلة، **التنمية المستدامة في الجزائرمن خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000- 2011**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة البليدة 2 .
5. مريم حسين، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013-2014.
6. هشام مغربي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،2013-2014.

مواقع الانترنات

1. www.geapot.wordpress.com/2018/03/25/turismo-sostenibile
2. http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=58069

استبيان حول ممارسات التنمية المستدامة في الفنادق الجزائرية

معلومات عامة:

1. اسم الفندق:..... **2. العنوان (البلدية، الولاية) :**.....
3. سنة بدء النشاط: ..... **4. الفئة (عدد النجوم):**.....
5. هل الفندق جزء من أي سلسلة؟ ☐ **نعم** ☐ **لا** **1.5 إذا كانت الإجابة نعم، اسم السلسلة:**.....
6. المساحة الكلية للفندق:.....**7. المساحة المخصصة للمساحات الخضراء:**.....
8. عدد الغرف: .....**9. عدد الموظفون:**.....

المحور الأول: السياسة البيئية للفندق

1- هل توجد قوانين وتنظيمات تطبيق التنمية المستدامة في الفنادق الجزائري؟
☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

2- هل تعتقدون أن تطبيق الممارسات الخضراء هي مبادرة: ☐ الحكومة ☐ مسؤولي ومسيري الفندق

3- هل توجد سياسة واضحة ومكتوبة للفندق تهدف للحد من التأثير على البيئة ؟
☐ نعم ☐ لا ☐ قيد الدراسة (مشروع)

4- هل يوجد في فندقكم فرد أو أكثر مكلف أو مسؤول عن إدارة القضايا المتعلقة بالبيئية ؟
☐ نعم ☐ لا ☐ قيد الدراسة (مشروع)

1.4 إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي وظيفته:.....

5- هل تقدمون تقارير بشكل منتظم (على الأقل تقرير سنوي) حول أهم المشاكل البيئية
☐ نعم ☐ لا ☐ قيد الدراسة (مشروع)

6- هل أنتم حاليا عضو أو مشارك في المنتديات والاجتماعات حول البيئة (نوادي وجمعيات الحفاظ على البيئة،...)؟ ☐ نعم ☐ لا

1.6 اذا كانت الاجابة "نعم" ،أذكرها، .....

7. يتم تدريب وإعلام جميع الموظفون بإجراءات تنفيذ السياسة المتبعة (الممارسات الخضراء)
☐ نعم ☐ لا ☐ قيد الدراسة (مشروع)

1.7 إذا الإجابة بنعم، يتم ذلك من خلال:
☐ برنامج التعريف عند بدء العمل ☐ برنامج تدريب العمال على شكل دورات ☐ تعليق ملصقات للموظفين ☐ إرسالها عن طريق البريد الالكتروني ☐ أخرى، أذكرها:.....

8. هل هناك ضرورة لوجود مثل هذه البرامج التدريبية؟ ☐ نعم ☐ لا
9. هل يخصص الفندق سنويا مبالغ لتنفيذ هذه الممارسات؟ ☐ نعم ☐لا ☐ قيد الدراسة (مشروع)

المحور الثاني: البعد الإيكولوجي

يتم الإجابة من خلال وضع العلامة (X) في المكان المناسب، والذي يصف ممارستكم بـ:
01: أبدا **02: نادرا** **03: أحيانا** **04: غالبا** **05: دائما**

تسيير الطاقة	1	2	3	4	5
1- مراقبة استهلاك الطاقة - متابعة عدادات الكهرباء مرة واحدة على الأقل كل شهر - متابعة استهلاك الماء الساخن قدر الإمكان					

					– مراقبة تكاليف استهلاك الطاقة – تحديد مناطق استهلاك الطاقة العالية
					2– تقليل استهلاك الطاقة – استعمال (key card) لإيقاف الكهرباء عند خروج الزبائن من الغرفة –استعمال نظام استشعار الحركة للإضاءة – استخدام المصابيح الموفرة للطاقة خاصة في المناطق ذات الاستهلاك العالي – تثبيت أجهزة ضبط الوقت وأجهزة الكشف لتقليل مدة الإضاءة (الحمامات، ...) – تقليل استعمال الإضاءة الاصناعية خلال النهار (استخدام ضوء النهار) – تشغيل المعدات وفقًا لتوصيات الشركات المصنعة لتحسين الكفاءة الطاقوية – تثبيت أنظمة العزل الفعالة لتجنب فقدان الحرارة و/أو البرودة – استخدام الألواح الشمسية لإنتاج الماء الساخن (40٪ أقل من الطاقة المستهلكة) – تركيب نظام تكييف هواء يتوقف تلقائيًا عندما فتح النوافذ
					3– الحد من ضياع الطاقة – تنظيم الصيانة الوقائية لشبكة الكهرباء والمعدات – الحفاظ على أنظمة التدفئة، التكييف والتهوية لضمان التشغيل الأمثل – عزل أنابيب الماء الساخن بشكل جيد لتجنبها فقدان الحرارة – تثبيت النوافذ الزجاجية المزدوجة – حماية النوافذ من الشمس للحد من احتياجات تكييف الهواء (الستائر،....)
					4– إعادة استعمال الطاقة والطاقة المتجددة – استعادة الحرارة من المكثفات في وحدات التبريد لتسخين المياه – تركيب دارات مغلقة لاستعادة البخار وإعادة استخدامه – استعمال مصادر تجديد الطاقة (الشمس، الرياح ...)
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**تسيير المياه**
					1– متابعة استهلاك المياه – تحديد كمية وتكلفة المياه المستهلكة شهريًا – تحديد الأنشطة والمناطق ذات الاستهلاك العالي
					2– الحد من التسريبات – المراقبة الدورية للحنفيات والأنابيب لمنع التسربات – استبدال المفاصل المعيبة وإصلاح الشقوق في الأنابيب
					3– التقليل من استهلاك المياه – تشجيع الزبائن استخدام المناشف والأفرشة ليوم كامل أو أكثر – تزويد الغرف بأجهزة لتوفير المياه والحفاظ عليها – استخدام حنفيات ذات تدفق من 20 إلى 12 لترا / دقيقة (40 ٪ من الاقتصاد) – استخدام الحنفيات الألية (استشعار حركة اليدين) – غرس النباتات التي تتكيف مع المناخ والأمطار في المنطقة – رش المساحات الخضراء في وقت مبكر من الصباح أو المساء للحد من التبخر – تركيب أنظمة الري الأوتوماتيكية
					4– إعادة استعمال المياه – جمع مياه الأمطار لاستعماله لاحقا (رش المساحات الخضراء مثلا) – إعادة استخدام مياه المسبح لتنظيف حديقة مثلا – معالجة المياه بطريقة مناسبة قبل إعادة استعمالها
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**تسيير النفايات**
					1– تحليل المصادر الرئيسية للنفايات – تحديد كميات النفايات المتولدة – تحديد تكاليف معالجة والتخلص من النفايات – فرز النفايات عند المصدر

					– تنظيم العمل لتسهيل عملية فرز النفايات – تحديد الحاويات حسب الألوان أو الرموز لكل نوع من النفايات
					2– تقليل حجم النفايات – شراء المنتجات وفقا الاحتياجات – صيانة وإصلاح المعدات قبل التفكير في استبدالها – اختيار منتجات خضراء واستخدامها بشكل صحيح لزيادة مدة حياة المنتج – استخدام المنتجات الممكن إعادة استعمالها – استخدام المنتجات سهلة التخلص
					3– النفايات الغير القابلة لإعادة التدوير – التخلص من النفايات غير القابلة لإعادة الاستخدام وغير القابلة لإعادة التدوير بالطرق المناسبة – فصل النفايات الخاصة عن النفايات الأخرى من أجل تجنب التلوث – اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخلص من النفايات الخاصة
					4**– تقليل نفايات التغليف** – شراء المواد الأولية بأقل تغليف ممكن – ترشيد المشتريات لتجنب الطلبات بكميات صغيرة – إعطاء الأولوية للموردين الذين يقوم بعملية استرجاع العبوات / الأغلفة
					5**– تقليل التأثير البيئي** – التعرف على طرق إدارة النفايات والالتزام باللوائح والتنظيمات المحلية – حرق القمامة في الهواء الطلق، رميها أو دفنها – بيع قطع المعدات الكهربائية والإلكترونية للمعدات التالفة
					6– إعادة استعمال النفايات / إعادة التدوير – جمع النفايات العضوية بشكل منفصل لتحويلها إلى أسمدة **–** إعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية – إعادة تدوير الأوراق،.....
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**سياسة التموينات**
					1–سياسة الشراء – شراء واستعمال المنتجات المحلية – تجنب شراء المنتجات الغير ضرورية – إعطاء الأفضلية للمنتجات القابلة لإعادة التدوير والقابلة للتحلل البيولوجي – النظر في معايير استهلاك الماء والطاقة عند شراء معدات جديدة – تفضيل المنتجات ذات التغليف القليل – تفادي شراء المنتجات التي لا يمكن التخلص منها – شراء المنتجات العضوية (الخضار والفواكه الموسمية،...) – شراء المنتجات بالجملة **2– شروط التخزين** – احترام شرط التخزين وفقًا لتعليمات الموردين أو تلك الواردة على العبوة (درجة الحرارة المناسبة، التهوية،...) – وضع جدول زمني لصيانة مناطق التخزين / المستودعات – تحديد مشاكل سوء الاستخدام أو التخزين – تخزين المواد الكيميائية الخطرة في منطقة محددة محمية وآمنة – وضع علامات واضحة على حاويات المواد الخطرة
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**التلوث السمعي (الضجيج) وجودة الهواء**
					1– الضجيج – تركيب أنظمة العزل – استخدام الأجهزة مضادة للاهتزاز ومكافحة إعادة التردد

					– استلام البضائع في أوقات محددة
					جودة الهواء (الخارجي والداخلي)
					– تغيير بانتظام مرشحات معدات تكييف الهواء
					– استعمال المبردات التي تحتوي (CFCs)
					– مراقبة التسرب في دوائر التبريد والتسخين
					– استعمال طفايات الحريق التي لا تحتوي على الهالونات
					– ضمان تهوية جيدة للمساحات الداخلية
					– تحديد مصادر التلوث للقضاء على آثارها أو تقليلها
					– استعمال مواد التنظيف القابلة للتحلل الحيوي
					– الحد من استخدام المواد الكيميائية المضرة بالبيئة والصحة العمومية
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**التنوع البيولوجي وتكامل المناظر الطبيعية**
					– احترام المعايير البيئية عند إنشاء أو توسيع الفندق
					– تعزيز تكامل الصورة البصرية مع البيئة المحيطة (النمط المعماري)
					– الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الطبيعي
					– تخصيص المساحات الخضراء والحدائق
					– إنشاء مواقف السيارات في منطقة مخفية عن واجهة الفندق
					– تقديم النصائح والتوجيهات للزبائن بشأن حماية البيئة
					– المساهمة في الحفاظ على الطبيعة (القيام بتنظيف الشاطئ بمشاركة متطوعين من الفندق،..)

المحور الثالث: البعد الاجتماعي

يتم الإجابة من خلال وضع العلامة (X) في المكان المناسب، والذي يصف ممارستكم بـ:

01: أبدا 02: نادرا 03: أحيانا 04: غالبا 05: دائما

5	**4**	**3**	**2**	**1**	**شروط العمل**
					– لدى جميع الموظفين عقود عمل رسمية مكتوبة
					– معدل ساعات عمل الموظفين لا يزيد عن المتوسط الوطني
					– حرية ترك العمل دون عقوبات
					– الأجر يساوي على الأقل الأجر القانوني الوطني الأدنى
					– تعويض مالي للعمال مقابل ساعات العمل الإضافية (عندما لا يكون الوقت كمقابل)
					– يمنح للموظفين بعض الامتيازات (الزي الرسمي المجاني، الوجبات المجانية، دفع منحة الأمومة، التعويض عن إصابات العمل أو أثناء المرض، النقل المجاني، الحصول على فرص لتطوير مهاراتهم كتعلم اللغات، برمجيات، التطوير المهني المستمر...).
					– يوجد إجراءات وقوانين تأديبية موثقة، وكل العمال على دراية بها
					– يسمح بوجود ممثل أو متحدث باسم العمال لمناقشة قضايا ومشاكل الموظفين
					– يسمح للموظفين بالانضمام إلى نقابة أو منظمة لصناعة السياحة في المنطقة
					– عدم التمييز بين الأشخاص فيما يتعلق بالتوظيف، الحصول على التدريب والمناصب العليا
					– يمكن للموظفين رفع الشكاوي (المتعلقة بالتحرش، طلب التعويض،....)
5	**4**	**3**	**2**	**1**	**العلاقة بالمجتمع المحلي**

– بعد إنشاء الفندق، مازال بإمكان السكان المحليين الوصول إلى بعض المرافق العمومية (البحر مثلا) واستخدامها – احترام عادات وتقاليد المنطق – عدم التمييز خاصة في التوظيف بالنسبة لسكان المنطقة – المساهمة في نشر والتعريف بالثقافة المحلية مع مشاركة الأطراف الأخرى (جمعيات، ...) – التبرع لإنجاز مشاريع تنموية محلية – الدعم المعنوي والمادي من خلال تنظيم بعض الأنشطة الجمعوية أو المشاركة فيها – تقديم الإرشادات والنصائح للزبائن حول السلوك المناسب والبروتوكولات خارج الفندق (قواعد اللباس،...) ؟ – تقديم معلومات كافية لتشجيع الزبائن على استكشاف المنطقة خارج حدود الفندق					

المحور الرابع: البعد الاقتصادي

يتم الإجابة من خلال وضع العلامة (X) في المكان المناسب، والذي يصف ممارستكم ب:

01: أبدا 02: نادرا 03: أحيانا 04: غالبا 05: دائما

نموذج الأعمال لفندقكم يركز على:	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
– تحقيق الميزة النسبية					
– تطوير وزيادة حجم الفندق					
– تخفض التكاليف					
– إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإدارة التكاليف					
– تحسين الحصة السوقية الفندق					
– تخفيض استهلاك الموارد (الكهرباء ، المياه ، إلخ)					
– الاستثمار لضمان تنفيذ جيد للممارسات الخضراء في الفندق					
الفوائد والعوائد من تطبيق الممارسات الخضراء	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
– تعزيز رضا الموظفين					
– ولاء العميل					
– تحسين سمعة الشركة					
– فوائد تجارية طويلة الأجل					
– خلق علاقات جيدة مع المجتمع المحلي					
– تجنب العقوبات من قبل السلطات البيئية (دفع الرسوم والغرامات)					
دوافع تطبيق الممارسات الخضراء	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
– التشريعات والتنظيمات					
– تخفيض التكاليف					
– زيادة القدرة التنافسية					
– حماية البيئة وضمان الاستدامة					
– وجود دعم من الدولة، الجماعات المحلية أو المنظمات الغير حكومية					
– لا يوجد دافع					
عوائق تطبيق الممارسات الخضراء	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
– تكاليف التنفيذ والصيانة المرتفعة					
– تكاليف استثمارية عالية في المقابل العائد على الاستثمارات بطيء					
– عدم وجود أو كفاية المصادر المالية					

– وعي بيئي غير كافٍ لضيوف الفندق						
– عدم وجود مصادر عن التطبيق الجيد للممارسات الخضراء						
– نقص المعرفة والمهارات لدى موظفي الفندق						
– عدم وجود دعم حكومي						
– الخوف من خسارة الزبائن						

– رتب العوامل التي تساعد الفنادق على تطبيق السياسات الخضراء (من 01 مهم جدا إلى 07 أقل أهمية)

☐ تكثيف التشريعات ☐ الحصول على المعلومات والممارسات الجيدة

☐ الدعم المالي والتقني للتنفيذ

☐ الوعي البيئي لضيوف الفندق ☐ الوعي بأهمية التأثير على البيئة من طرف أصحاب الفنادق

☐ المنافسة في السوق

☐ أخرى، أذكرها:.....

.....

– ما هي أهم التحديات و المصاعب التي واجهتكم في تطبيق الاستدامة–

.....

.....

.....

.....

شكرا على تعاونكم وتفهمكم

الملخص

بالرغم من أهمية السياحة في الاقتصاد العالمي ، فهي لا تزال مسؤولة عن انتاج 5 %من انبعات الكربون في العالم ، و تعتبر مصدرا لفقدان التنوع البيولوجي و للتلوث و ارتفاع استهلاك المياه، لذا تحاول هذه الصناعة اليوم أن تكون أكثر مسؤولية للحفاظ على البيئة من خلال المنشآت الناشطة في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة، من اهمها قطاع الفنادق، وذلك بتبني سلوكيات بيئية و استخدام تكنولوجيات مبتكرة من شانها تخفيف الاثار السلبية للنشاط السياحي وتحقيق مفهوم السياحة المستدامة .

Résumé

Malgré l'importance du tourisme dans l'économie mondiale, ils sont encore responsables de la production de 5% des flux

Et est une source de perte de biodiversité, de pollution et de consommation élevée d'eau,par conséquent, l'industrie essaie aujourd'hui d'être plus responsable de la préservation de l'environnement à travers des entreprises actives dans le secteur hôtelier, en adoptant des pratiques environnementales et en utilisant des technologies innovantes qui atténuent les effets négatifs de l'activité touristique et réalisent le tourisme durable.